جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

المستوى الثالث

الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودورها في ترشيد قرارات منح التمويل

(دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي)

Modern Methods of Financial Analysis and their Role in Rationalizing the Decisions to Grant Funding

(A field study on Faisal Islamic Bank)

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون:

آلاء عبدالإله حسن حـامد

دفع الله موسى تاي الله علي

عاصم فتحي حسن الجزولي.

عبد الله النـــــور السـيد آدم

نصر الدين سيف الدين الفاضل العوض

إشراف الدكتور/

زهير أحمد علي

1439هـ - 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥

صدق الله العظيم

سورة يوسف ، الآية
55

إهداء

إلى من أرضعني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

(والدتي الحبيبة)

إلي من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

(والدي العزيز)

الشكر والتقدير

إن الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونحمده حمداً كثيراً ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد السابق للخلق نوره ورحمة للعالمين ظهوره الذي تنفك به العقد وتنفرج به الكرب وتنفتح به السرائر.

أزجي جزيل شكري لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية–على تقديم المساعدة في سبيل أن يكون هذا البحث ماثلاً بين أيديكم.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور/ **زهير أحمد علي** الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام

الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد في إخراج البحث بصورته النهائية فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

الباحثون ...

المستخلص

تكمن مشكلة البحث في حاجة المصارف السودانية لإستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي لترشيد قرارات منح التمويل وعلى هذا فإن الدراسة تهدف الي التعرف على مدى إعتماد المصارف العاملة في السودان على الأساليب الحديثة للتحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرارات منح التمويل. ويمكن صياغة المشكله من خلال محاولة الإجابة علي الأسئلة التالية : هل تعتمد المصارف السودانية علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي كآداة لترشيد قرارات منح التمويل؟ ، ماهي درجة الإعتماد علي هذه الأساليب؟ ، ماهي العوامل التي تؤثر علي ذلك؟ هدف البحث إلى: التعرف علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي في القطاع المصرفي ، التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في السودان ، إبراز أهمية اتخاذ القرارات الرشيدة في مجال التمويل ، العمل علي وضع تصوير لحل المشاكل التي تعيق استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في المصارف العاملة في السودان ، وتكمن أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى اليه ، كما تبرز أهميتها أيضا من المجال الذي تتناوله هذه الدراسة،وهذا المجال هو القطاع المصرفي ،حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الإقتصادية الهامة العاملة في السودان،وعليه يستمد البحث أهميته من الإعتبارات التالية: دورالتحليل المالي باستخدام النسب،والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لإتخاذ قرار تمويل رشيد ، كيفية ترشيد التمويل المصرفي،حيث انه أكثر الادوات الإقتصادية حساسيه بماله من تأثير علي مستوى البنك أو مستوى الإقتصاد الوطني ، قلة وجود دراسات مماثلة سابقة في السودان بهذا الخصوص ، ناقش البحث الفروض التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل ، توجدعلاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤهلات قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد علي التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرارات منح التمويل ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي ،وبين درجة الإعتماد علي التحليل المالي لترشيد قرارات منح التمويل المصرفي ، إتبع الباحثون عدد من مناهج البحث العلمي التي من خلالها يستطيع الحصول علي معلومات ومنهالإستقرائي وذلك لتحديد مشكلة البحث ،المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة وكذلك سيتم استخدام النهج الإستنباطي لإستنباط الفروض القابلة للاختبار في هذا البحث ،وكذتك المنهج التحليلي الوصفي.

وقد خرج البحث بأهم النتائج التالية: تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجابيا على قرارات منح التمويل ، ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قرارات منح التمويل ، تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي الي ترشيد قرارات منح التمويل .

وعلى ضوء تلك النتائج يوصي الباحثون بالآتي: ضرورة تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي لترشيد قرارت منح التمويل ، إلتزام مسئولي التمويل بتوفير قدر مناسب من معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي عند إتخاذ القرارات التمويلية ، يجب على المحلل المالي أن يلتزم بتطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي في عملية إتخاذ القرارات ، على المنشأة مراعاة دقة معلومات التحليل المالي وتوقيتها عند عملية منح التمويل .

Abstract

The problem of research is the need for Sudanese banks to use modern methods of financial analysis to rationalize the decisions of granting funding. Therefore، the study aims to identify the extent to which banks operating in Sudan rely on modern methods of financial analysis as a tool to rationalize the decisions of granting financing. The problem can be framed by trying to answer the following questions: Do Sudanese banks rely on modern methods of financial analysis as a tool to rationalize funding decisions? ، What is the degree of reliance on these methods? What are the factors that affect this? The aim of the research is to identify the modern methods of financial analysis in the banking sector، to identify the most important financial ratios used by commercial banks operating in Sudan، to highlight the importance of making rational decisions in the field of finance، to work on developing a picture to solve problems that hinder the use of modern methods of financial analysis The importance of the study is from the objective it seeks. It also highlights its importance from the field covered by this study. This area is the banking sector. This sector is considered an important economic sector operating in Sudan. It is important to consider the following considerations: The role of financial analysis using ratios، financial information derived from financial principles to make a rational financing decision، how to rationalize bank financing، as it is the most economical instruments sensitive to its impact on the level of the bank or the level of the national economy. In this regard، the research discussed the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the degree of reliance on modern methods of financial analysis and the decisions to grant funding. There is a statistically significant relationship between the qualifications of the decisions of the finance officials and the degree of dependence on the financial analysis As a tool to rationalize decisions to grant funding، there is a statistically significant relationship between the interest of the financial analyst and the degree of reliance on financial analysis to rationalize the decisions of granting bank financing. The researchers followed a number of scientific research methods through which he can obtain information، including inductive Research، the historical approach to the tracking of previous studies، as well as the use of the

deductive approach to the development of testable hypotheses in this research، and the descriptive analytical method.

The study has produced the following results: The application of modern methods of financial analysis positively affects the decisions to grant funding، the appropriateness of modern financial analysis information and its timing affect the decisions of granting funding.

In light of these findings، the researchers recommend the following: The need to apply modern methods of financial analysis to rationalize decisions to grant funding، the commitment of finance officials to provide appropriate information of modern methods of financial analysis when making financial decisions، the financial analyst must adhere to apply modern methods of financial analysis in the process of taking The entity shall consider the accuracy and timeliness of the financial analysis information in the process of granting the financing.

فهرس الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
1	إستهلال	أ
2	إهداء	ب
3	شكر وتقدير	ج
	مستخلص البحث	هـ
	Abstract	ز
	فهرس الموضوعات	ط
	فهرس الجداول	ك
	فهرس الأشكال	م
	المقدمة	
5	**أولاً**: الإطار المنهجي	1
13	**ثانياً**: الدراسات السابقة	4
	الفصل الأول **التحليل المالي**	
14	**المبحث الأول :** الإطار النظري للتحليل المالي	13
15	**المبحث الثاني** : الأساليب الحديثة للتحليل المالي وأنواعها واستخداماتها	37
	الفصل الثاني **التمويل**	
16	**المبحث الأول :** الإطار النظري للتمويل	42
17	**المبحث الثاني :** صيغ التمويل الإسلامي والعوامل المؤثرة علي قرارات التمويل	49

الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**		
18	**المبحث الأول**:نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني	67
19	**المبحث الثاني:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات	75
الخاتمة		
20	اولاً: النتائج	102
21	ثانياً: التوصيات	103
22	المصادر والمراجع	104
23	الملاحق	106

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر	78
(2/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	79
(3/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	80
(4/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني	81
(5/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	82
(6/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	83
(7/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.	84
(8/2 /3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.	85
(9/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.	86
(10/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.	87
(11/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.	88
(12/2/3)	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:	89
(13/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.	90
(14/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.	91
(15/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.	92
(16/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.	93
(17/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.	94
(18/2/3)	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية	95

	والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:	
(19/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.	96
(20/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.	97
(21/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.	98
(22/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.	99
(23/2/3)	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.	100
(24/2/3)	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:	101

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر	78
(2/2/3)	التكرارت فراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	79
(3/2/3)	التكرارت أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	80
(4/2/3)	التكرارت لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني	81
(5/2/3)	التكرارت أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	82
(6/2/3)	التكرارت أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	83
(7/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى	84
(8/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى	85
(9/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى	86
(10/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى	87
(11/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى	88
(12/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية	90
(13/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	91
(14/2/3)	لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	92
(15/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية	93
(16/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	94
(17/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة	96
(18/2/3)	جابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	97
(19/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	98
(20/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	99
(21/2/3)	إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	100

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	استمارة الإستبانة	106
2	قائمة بأسماء محكمو الإستبانة	111

المقدمة

- أولاً: الإطار المنهجي
- ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

إن التحليل المالي يعتبر من الأدوات المستخدمه في تحليل القوائم المالية للمشروعات الإقتصادية المختلفة ، وتتبع أهمية التحليل المالي في أن يقدم معلومات ومؤاشرات مالية للقوائم وهذه المعلومات تساعد المنشآة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمولية ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية في سوق العمل ومن هنا يبرز الدور المهم للتحليل المالي في القطاع الصرفي وماله من أثر كبير في ترشيد قرارات التمويل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في حاجة المصارف السودانية لإستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي لترشيد قرارات منح التمويل وعلى هذا فإن الدراسة تهدف الي التعرف على مدى إعتماد المصارف العاملة في السودان على الأساليب الحديثة للتحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرارات منح التمويل.

ويمكن صياغة المشكله من خلال محاولة الإجابة علي الأسئلة التالية :

- هل تعتمد المصارف السودانية علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي كآداة لترشيد قرارات منح التمويل؟
- ماهي درجة الإعتماد علي هذه الأساليب؟
- ماهي العوامل التي تؤثر علي ذلك؟

أهداف البحث:

1. التعرف علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي في القطاع المصرفي
2. التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في السودان
3. إبراز أهمية اتخاذ القرارات الرشيدة في مجال التمويل
4. العمل علي وضع تصوير لحل المشاكل التي تعيق استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في المصارف العاملة في السودان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى اليه ، كما تبرز أهميتها أيضا من المجال الذي تتناوله هذه الدراسة،وهذا المجال هو القطاع المصرفي ،حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الإقتصادية الهامة العاملة في السودان،وعليه يستمد البحث أهميته من الإعتبارات التالية:

1. دورالتحليل المالي باستخدام النسب،والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لإتخاذ قرار تمويل رشيد
2. كيفية ترشيد التمويل المصرفي،حيث انه أكثر الادوات الإقتصادية حساسيه بماله من تأثير علي مستوى البنك أو مستوى الإقتصاد الوطني
3. قلة وجود دراسات مماثلة سابقة في السودان بهذا الخصوص

فروض البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد علي الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل
- توجدعلاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤهلات قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد علي التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرارات منح التمويل
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي ،وبين درجة الإعتماد علي التحليل المالي لترشيد قرارات منح التمويل المصرفي

منهجية البحث:

إتبع الباحثون عدد من مناهج البحث العلمي التي من خلالها يستطيع الحصول علي معلومات ومنهاالإستقرائي وذلك لتحديد مشكلة البحث ،المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة وكذلك سيتم استخدام النهج الإستنباطي لإستنباط الفروض القابلة للاختبار في هذا البحث ،وكذتك المنهج التحليلي الوصفي

حدود الدراسة

- حدود زمانية عام 2017~2018
- حدودمكانية بنك فيصل الاسلامي السوداني

مصادر جمع المعلومات

- مصادر اولية (مقابلة ، استبيان)
- مصار ثانوية (المكتبات ،الكتب،المراجع،الانترنت)

هيكل البحث:.

المقدمة:

- الاطار المنهجي
- الدراسات السابقة

الفصل الاول: التحليل المالي

- المبحث الاول الاطارالنظري للتحليل المالي
- المبحث الثاني الاساليب الحديثة للتحليل المالي وانواعها واستخداماتها

الفصل الثاني : التمويل

- **المبحث الاول:** الإطار النظري للتمويل
- **المبحث الثاني:** صيغ التمويل الإسلامي والعوامل المؤثرة في القرارات التمويلية

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

- **المبحث الاول:** نبذة تعريفيه عن بنك فيصل السلامي
- **المبحث الثاني:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الخاتمه :

- النتائج والتوصيات
- المراجع والمصادر
- الملاحق

ثانياً: الدراسات السابقة:-

دراسة ناهد عبد المطلب عثمان احمد(2005)

تلخصلت مشكلة الدراسة في عدم استخدام اساليب التحليل المالي المتقدم وقواعد البيانات المتكاملة والمواكبة لنشاطات الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية مما ادى الي عدم القدرةعلي تطبيق اساليب التحليل المالي المتقدم ،وماترتب عليه من ضعف الشفافية وعدم توفر المعلومات الملائمة للمستثمرين ،وحدوث بعض المشاكل التي تؤثر مباشرة علي كفأة السوق .

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي ،الوصفي الوصف التحليلي ، الاستقرائي

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها :

1- الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية تلتزم بتوفير كافة البيانات المالية الطلوبة في الوقت المحدد.

2- يتم توضيح السياسات المحاسبية التبعة في اعداد القوائم المالية بواسطة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية .

3- ان طبيعة المعلومات المطلوبة للمتعاملين بسوق الخرطوم للاوراق المالية هي معلومات محاسبية ومعلومات خاصة عن المنشأة بالاضافة الي المعلومات عن الوضع الاقتصادي العام.

4-استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء الشركة المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية ،يساعد في زيادة كفآءة السوق.

أوصت الدراسة بالاتي:

1- ضرورة التزام كافة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية بتوفير البيانات المالية المطلوبة في الوقت الحدد باعتبارها مصدر رئيسي للمعلومات

2- ضرورة التزام كافة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق بتطبيق المعاير المحاسبية المطلوبة عند اعداد القوائم المالية حتى يمكن الاعتماد علي مصدر جيد عند القيام بعملية التحليل المالي

3- ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي لكافة الاطراف المتعاملة مع سوق الخرطوم للاوراق المالية.[1]

دراسة محمد عبداللطيف سعيد محمد (2006)

تلخصت مشكلة الدراسة في ان المقاييس المحاسبية التقليدية للاداء المالي مثل العائد علي حقوق الملكية والعائد علي الاصول وربحيت السهم العادي وغيرها من المقايس تمثل انعكاسا لنتائج تاريخية وليست مستقبلية،كما انها تميل الي تعظيم الاهتمام بالنتائج قصيرة الاجل دون الإهتمام بالنتائج طويلة الاجل.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي، والاستقرائي ،والتاريخي

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها :

1- منشآت الاعمال التي يتم تقويمها وفقا لأساليب تقويم الاداء المالي التقليدية تعطي نتائج غير مؤكده.

2- تقويم الاداء المالي للبنك والمنشأة وفقا للاسلوب التقليدي يفسح المجال لتطويع المبادي المحاسبية بصورة تجعلها تظهر اداء المنشأة بشكل غير حقيقي

3- القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناء علي تقويم الاداء المالي للبنك وفقا للاساليب التقليدية قد يجنبها الصواب لعدم دقة هذه المعايير

أوصت هذه الدراسة بالاتي :

1- استخدام اساليب تقويم الاداء المالي الحديثة في تقويم الاداء المالي لبنك امدرمان الوطني

2- علي الباحثين والمهتمين التعمق في دراسة اساليب تقويم الأداء المالي التقليدية وابراز ايجابياتها وسلبياتها للعمل علي تجاوز السلبيات والاستفادة من الايجابيات.

3- ان يتم تقويم الاداء المالي للبنك ومنشآت الاعمال وفقا لأساليب تقويم الاداء المالي الحديثة.[2]

[1] ناهد عبدالمطلب عثمان أحمد,اثر أساليب التحليل المال الحديثة على كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير2005م.

[2] محمد عبداللطيف سعيد محمد,استخدام أساليب تقويم الاداء المالي الحديثة في تقويم اداء المصارف,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2006م.

دراسة عبدالله السماني عبدالله (2007)

تلخصت مشكلة الدراسة في عدم استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية مما يترتب عليها عدم توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب وعدم توفير النتائج الصحيحة والمؤكدة التي يمكن الاعتماد عليها.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي ،والوصفي التحليلي،والمنهج التاريخي ،والمنهج الاستقرائي.

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها:

1- المنشآت او البنوك التجارية التي يتم قياس وتقيم ادائها وفقا للاساليب التقليدية للتحلل المالي تعطي نتائج غير مؤكدة وغير صحيحة.

2- تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية وفقا للاساليب التحليل المالي التقليدية يفتح المجال لتطويع المبادي المحاسبية بصورة تجعلها تظهر اداء هذه المصارف بشكل غير حقيقي.

3- هناك علاقة مباشرة بين استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي وبين التخطيط الجيد في المصارف.

اوصت الدراسة بالاتي:

1- علي الباحثين التعمق في دراسة اساليب التحليل المالي التقليدية وابراز ايجابياتها وسلبياتها.

2- ان يتم قياس وتقيم الاداء المالي في البنوك وفقا لأساليب التحليل المالي الحديثة.

3- ان يتم تجريب اساليب التحليل المالي في القطاع المصرفي بصورة فعلية.[1]

دراسة الطيب عثمان الامين (2007)

تلخصت مشكلة الدراسة في ان العصر الحديث يشهد العديد من التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي ادت الي تزايد اهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في عملية اتخاذ القرارات ولغرض الافصاح عن قيمة المعلومات المحتواه في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي .

[1] عبدالله السماني عبدالله,استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2007م.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،المنهج الاستقرائي،والمنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها :

1- من خلال الاطلاع علي قائمة المركز المالي يمكن معرفة حجم موارد واستخدامات البنك.

2- توفر مؤشرات السيولة معلومات عن الوضع السيولي للبنك مما يتيح للبنك معرفة موقفه من مقابلة السحب علي الودائع تحت الطلب.

3- من خلال مؤشرات التحليل المالي يمكن معرفة معدل التكلفة.

أوصت الدراسة بالاتي :

1- الافصاح عن القوائم المالية والايضاحات المرفقة للمؤسسة داخل القطاع المصرفي بالطريقة التي تمكن اي محلل مالي من اجراء التحليل المالي بسهولة.

2- ان يتم اجراء التحليل المالي للمصارف بواسطة الخبراء والمختصين بذلك ،وتوفر المعلومات الكافية لضمان سلامة النتائج والتوصيات.

3- الاحتفاظ بقدر عالي من السيولة.[1]

دراسة محمد عبد المطلب يس صالح (2008)

تلخصت مشكلة الدراسة في الحاجة المتزايدة لدي مستخدمي القوائم المالية في منشآت الاعمال لضمان معرفة ان ماتفصح عنه القوائم المالية لمنشآت قطاع الاعمال ذات موثوقية.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،والمنهج الاستقرائي،والمنهج التحليلي الوصفي،والمنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها :

1- ان عملية تقويم الاداء لها فائدة كبيرة وذلك من اجل تعزيز مكانة الشركة في السوق

2- ان منشآت الاعمال في السودان تهمل استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في تقويم ادائها والتنبوء بمستقبل اعمالها رقم اهميتها.

[1] الطيب عثمان الامين,دور التحليل المالي في تقويم اداء المصارف الإسلامية,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2007م.

3- هناك اهتمام كبير في ابراز الايجابيات و المكانة الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة هذه الشركة في عملية التنمية.

أوصت الدراسة بالاتي:

1- ينبغي علي الشركات والشركة موضع الدراسة ان تؤكد علي مسألة الافصاح المحاسبي من حيث اظهارها لكافة المعلومات .

2- من المهم جدا عند القيام بعملية التحليل المالي اجراء مقارنة مع نسب متوسط الصناعة او مع شركة منافسة.

3- ينبغي القيام باحتساب تكاليف الفرصة البديلة عند اجراء عملية التحليل المالي [1].

دراسة خالد محمد ساري حارن(2009)

تلخصت مشكلة الدراسة في ان المصارف السودانية تعاني من مشكلة التمويل المصرفي المتعثر حيث بلغت نسبة التمويل المتعثر 26% واتبع ذلك ضعف الربحية المحققة بواسطة هذه المصارف ،وشح السيولة الذي تعاني منه،وفقدان هذه المصارف لرضى مساهميها وعزوف المكتتبين عن شراء اسهمها المطروحة للاكتتاب العام.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،والمنهج التحليلي الوصفي،المنهج الاستقرائي،والمنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها:

1- السلامة الصرفية لا تتحقق فقط بالاعتماد علي كفاءة وجودة الضمانات.

2- نتائج التحليل المالي للمشروعات تساعد في الحصول علي تطبيق ائتماني منصف للعملاء.

اوصت الدراسة بالاتي:

1- اهمية وضع نموذج تحليل مالي يتم عبره تحليل المشروعات قبل اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.

2- الاهتمام بنشأة وكالات التصنيف الوطنية لعملاء المصارف.[1]

[1]محمد عبدالمطلب يس صالح'استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبوء بمستقبل الاعمال,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2008م.

دراسة زهير احمد علي احمد (2009)

تلخصت مشكلة الدراسة في عدم مقدرة البنك في الحصول علي اصل مبلغ لغرض وتعثر المقترضين في السداد،الامر الذي يؤدي الي ظهور اختناقات السيولة للمصارف وعدم تحقيق الاهداف المنشؤدة والتي يتتسسب بها غياب التحليل المالي ،او عدم الاهتمام بادوات التحليل المالي التي تفيد في تحديد نسب مالية كمؤشرات تنذر بقرب وقوع الاعسار للمقترضين.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،والمنهج التحليلي الوصفي،المنهج الاستقرائي،والمنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها:

1- اتباع اساليب التحليل المالي يوفر معلومات تساعد في التنبوء بمقدرة المقترض علي سداد مبلغ التمويل.

2- التحليل المالي يفيد البنك في تقويم معلومات القوائم المالية للمنشأت المقترضة من خلال المؤشرات التي توضح مناطق القوة والضعف في المركز الائتماني للمقترضين.

3- التحليل المالي يعمل على تحديد موقف المنشأت المقترضة من الازمات المالية المتوقعة في المستقبل بدرجة كبيرة من الدقة

اوصت الدراسة بالاتي :

1- ضرورة اتباع اساليب التحليل المالي للتنبوء بمقدرة المقترضين علي سداد الديون.

2- العمل علي تقويم معلومات القوائم المالية للمنشآت المقترضة باستخدام مؤشرات معينة توضح مواطن القوة والضعف.

3- ضرورة تحليل القوائم المالية للمنشآت المقترضة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.[2]

---

[1]خالد محمد ساري حارن,دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2009م.

[2]زهير أحمد علي أحمد,أهمية أستخدام التحليل المالي لاغراض منح الائتمان المصرفي,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير2009م

دراسة عوض صديق محمد الخضر (2010)

تلخصت مشكلة الدراسة الاساسية في عدم كفاية المعلومات المالية المتاحة،عدم الاستفادة من مخرجات التحليل المالي في قرارات الاستثمار والتمويل في القطاع المصرفي،وبالتالي هذه القرارات لا تؤدي للنتائج والعوائد المطلوب تحقيقها وهذا يؤدي الي عدم استغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة للمصرف الاستغلال الامثل.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،المنهج الاستقرائي،المنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها:

1- من خلال التطبيق العملي يلاحظ ان البنك يتمتع بسيولة مالية وبالتالي له القدرة علي الوفاء بالاتزامات طويلة وقصيرة الأجل.

2-الزيادة الكبيرة في التوزيع لاصحاب الودائع الاستثمارية ساهم في زيادة موارد البنك واستقرارها.

3-ان استخدام التقنيات الحديثة في المعاملات المصرفية ادى الي زيادة المتعاملين في البنك.

اوصت الدراسة بالاتي :

1- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية.

2- القيام بعملية التحليل المالي بصورة منتظمة.

3- ان تقوم ادارة المصرف بمعرفة سبب التعثر في الديون.[1]

دراسة عاصم حسن محمد جبرة(2011)

تلخصت مشكلة الدراسة في ان قرارات منح الائتمان المصرفي تعتبر من الاقرارات الاستراتيجة والتي تتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية والتكاليفية فضلا عن التحليل المصرفي للقوائم المالية الخاصة بالجهات الطالبة للتمويل من قبل محللين ماليين لهم سابق معرفة وخبرة بالاثار السلبية لمنح التمويل دون القيام بعملية التحليل المالي.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،والمنهج التحليلي الوصفي،المنهج الاستقرائي،المنهج التاريخي.

[1] عوض صديق محمد الخضر,التحليل المالي وأثره على قرارات التمويل وإلاستثماره في القطاع المصرفي,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2010م.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها:

1- التحليل المالي للقوائم المالية من قبل البنك للجهة طالبة التسهيلات الائتمانية وفر مؤشرات ايجابية للبنك ساهمت في خفض مخاطر منح الائتمان المصرفي.

2- وجود علاقة ذات دللالة احصائية ايجابية بين التحليل المالي وخفض مخاطر الائتمان المصرفي.

3- وجود دليل للائتمان المصرفي للبنوك ساعد في تحديد اجراءات منح و رقابة التمويل.

اوصت الدراسة بالاتي :

1- ضرورة التحليل المالي للقوائم المالية وباكثر من فترتين مما ينعكس ذلك ايجابيا علي اتخاذ القرارات الائتمانية للقطاع المصرفي.

2- ضرورة ان تعتمد ادارة الاستثمار بالبنوك عند منحها للتمويل للاطراف الخارجيةعلى التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة.

3- ضرورة وجود محللين ماليين يتمتعون بكفأءة وخبرة عالية لإدارة الائتمان المصرفي للبنوك.[1]

دراسة عماد الدين عبدالحنان شطة محمود(2011)

تلخصت مشكلة الدراسة في ان السودان مرة علي حقب وازمان عديدة من التغير في عملية التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال الي يومنا هذا يتم تنفيذ خطة اقتصادية مستوفيه لشروطها الفنية علي الوجه الاكمل ،وذلك نسبة لعدم توفر التمويل اللازم بها كاهم عامل ضمن عوامل اخري عديدة.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي،والمنهج التحليلي الوصفي،المنهج الاستقرائي،المنهج التاريخي.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها:

1- تتناسب طبيعة الودائع في البنوك الاسلاميةمع متطلبات عملية تمويل التنمية الاقتصادية.

2- لا يوجه التمويل في بنك فيصل الاسلامي نحوءالنشاط الانتاجي في الاقتصاد،حيث ان معظمه يوجه نحوء النشاط التجاري.

[1] عاصم حسن محمد جبرة,أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانيه,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2011م.

3- تطور الاداء في جانب الودائع ويعزي ذلك الي جهود الاستقطاب المرتبطة بتحسين بيئة ونظم العمل واعادت تاهيل الفروع وتدريب الموظفين واعادة احلال معينات العمل.

اوصت الدراسة بالاتي :

1- زيادة راس مال البنك بنسبة مقدرة تمكنه من المساهة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة.

2-الالتزام الصارم بتوجيهات البنك المركزي وتطبيق المنشورات الصادرة منه وكذلك الالتزام بتوجيهات الادارةالعليا للبنك من قبل الفروع والادارات في كافة اعمال البنك.

3-التركيذ علي دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمليات الممولة حيث انها تمثل الضمان الحقيقي لنجاح المشروع.[1]

[1] عماد الدين عبدالحنان شطة محمود,التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في عملية التنمية الإقتصادية في السودان,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير 2011م

الفصل الأول

التحليل المالي

المبحث الأول : الإطار النظري للتحليل المالي

المبحث الثاني : الأساليب الحديثة للتحليل المالي وأنواعها واستخداماتها

المبحث الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعد موضوع التحليل المالي من الركائز الاساسية لاتخاذ القرارات الاستثمارية،تتزايد اهميه دوره باستمرار باعتباره وسيلة علمية تبحث في معالجة البيانات المالية للمشروعات المختلفة بهدف تقديم معلومات ذات معنى ودلاله علمية في تقييم اداء المشروعات ،الامر الذي جعل التحليل المالي محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال الاقتصاد والمال وكافة المشروعات المهتمة بالحصول علي مؤشرات توضح الوضع المالي للمشروعات واتجاهاتها المستقبلية في الوقت الحالي ومع توجه الاقتصاد الدولي الي خصخصة القطاع العام وظهور العولمة التي تهدف الي الغاء الحدود الاقتصادية بين الدول وتحويل العام الي سوق لتبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول بالاضافة الي تعاظم واتساع دور سوق الاوراق المالية وماتقدمه من خدمات للاطراف المختلفة المتعاملة فيهوتعدد وتنوع الادوات المالية المتبادلة بها ،كل ذلك ادى الي زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره افضل الوسائل المستخدمة لتقديم دلالات ومؤاشرات مالية عن اداء المشروعات المختلفة ،تساعد المتعاملين في الاوراق المالية علي اتخاذ قرارتهم الاستثمارية بدراية وفعالية عالية .

التحليل المالي كغيره من العلوم الاجتماعية يتطور ويتجدد مع تطور الظروف والبئية المحيطة ، لهذا نجد اساليبه وادواته قد تطورت نتيجة لتطور الظروف الاقتصادية والتكنولوجية ،فلم يعد التحليل المالي يعتمد علي اسلوب النسب المالية ،وغيرها من الاساليب التقليدية،بل ظهرت هنالك اساليب حديثة اكثر قدرة علي التنبوء بالاتجهات المستقبلية للمشروع.

لهذا كان من الضروري التعرف علي الاساليب حتى تتمكن الاطراف المختلفة المهتمة بتقييم اداء المشروعات للاستفادة منها في ترشيد قرارتهم الاقتصادية .[1]

تعرف التحليل المالي

[1] أ.د وليد ناجي الحيالي,الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (ص129)الدنمارك,الاكاديمية العربية المفتوحة للنشر والتوزيع

التحليل المالي FINACIAL ANALSIS عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات ستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرة وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم ادا المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[1].

وعرف ايضا بانه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقيم اداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص اي مشكلة موجودة (مالية او تشغيلية) وتوقع ماسيكون عليه الوضع في المستقبل[2]

كما عرف ايضا بانه عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الارقام الواردة في البيانات والجداول المالية والحسابية اما السابقة او الحالية للمؤسسة ما الي ارقام ونسب مئوية وايجاد ارتباط مابين تلك الارقام والنسب ومن ثم اشتقاق مجموعه من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطور عملياتها بما يحقق الاهداف التى تسعى لتحقيقها[3]

كما عرف ايضا بانه عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة ومواجهة الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدي الشركة[4]

كماعرف ايضا بانه عملية معالجه منتظمة للبيانات الماليه المتاحة في منشأة ما (حقل1995،113) للحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم اداء المنشأة التجاريه والصناعيه في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص اي مشكلة موجودة (ماليه او تشغيليه) وتوقع ماسيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار [5]

وعرف ايضا بانه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الافاد منها في الحكم علي مركز المنشأة المالي

---

[1] د.محمد مطر,التحليل المالي والائتماني(ص3)عمان دار وائل للنشر 2000م

[2] د.عبدالحليم كراجه واخرون,الإدارة والتحليل المالي (ص141) عمان,دار الصفاء للنشر عام2000م

[3] د. نعيم نمر داؤد,التحليل المالي دراسة نظرية (ص9)عمان دار البداية للنشر عام 2012م

[4] د. فيصل جميل السعايده,الوجيز للإدارة والتحليل المالي (ص109),عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر 2004م

[5] أ.د مؤيد الدوري , أستاذ نور الدين أديب أبوزناد,التحليل المالي بإستخدام الحاسوب (ص11)عمان ,دار وائل للطباعة والنشر 2003م

وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد ايضا في تقييم اداء المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبوء بالمستقبل.[1]

كما عرف ايضا بانه دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه الفترة التالية[2]

وفقاً التعريفات التي سبقت يستنتج الباحثون :

- ان التحليل المالي عمليه معالجه البيانات الماليه للحصول علي مؤشرات تساعد الادارة في اتخاذ القرارات السلمية .
- اوهوعبارةعن عمليه تهدف الي التعرف علي ايجابيات العمل وتعزيزها وسلبيات المنشأة والعمل علي معالجتها .

اغراض التحليل المالي: –

الغرض الاساسي للتحليل المالي ،هو تقييم اداء المنشأة من خلال ايجاد ارتباط ،ومؤشارات معينة بحيث تظهر النقاط الايجابية وكذالك السلبية في اداء تلك المؤسسة لتكون اداء فعالة في اتخاذ القرارات ذات الاثر الايجابي علي النشاط ،ومن الممكن تلخيص تللك الاغراض من خلال الاتي:

1) التعرف علي وضع المؤسسة المالي ،وقدرتها علي مواجهة اعباء الديون والقدرة علي الاقتراض.[3]

2) مساعدة ادراة المؤسسة في التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة،بما يتلاءم مع اهداف المؤسسة.

3) التعرف علي الاداء الاداري للاقسام المختلفة ومدى التزامها بالخطط الموضوعة .

4) تقييم مدى كفأءة سياسة التمويل وادارة الاصول والخصوم .

5) المركز التناسبي للمشروع.

6) قدرة المشروع علي الاستمرارية

7) استنباط بعض المؤشرات التي توفر للادارة ادوات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء[4]

8) قياس ربحيت المنشأة وسيولتها ، اي قدرتها علي الوفاء بالالتزام.

9) اعداد التنبؤات المالية[1]

---

[1] أ.د محمد الصيرفي ,التحليل المالي (ص113)عمان ,دار الفكر للنشر والتوزيع عام 2014م

[2] د.مؤيد راضي خنفر, د.غسان فلاح ,تحليل القوائم الماليه (ص71)عمان ,دار الميسر للنشر والتوزيع 2006م

[3] د.نعيم نمر,مرجع سابق –ص11

[4] د.محمد مطر,التحليل المالي والائتماني (ص3)عمان ,دار وائل للنشر عام 2000

10) الحصول علي مؤشرات تبين مدى فعالية سياسات المنشأة وقدرتها علي النموء[2]

11) معرفة وضع الشركة عن القطاع الذي تعمل فيه .

12) الحكم علي كفأءة الادراة.[3]

13) يعتبر مصدر للمعلومات الكمية والنوعية.

14) تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل .[4]

يستنتج الباحثون ان اهداف التحليل المالي :

1) تقديم معلومات تساعد الادارة في اتخاذ قرارات رشيدة.

2) التنبوء بالمخاطر التي تحيط بالمنشأة.

3) اسداء النصح والمشورة لمتخذي القرارات.

4) تحسين الوضع المالي للمنشأة.

5) التعرف والحكم علي مدى كفأة الادارة.

اهمية التحليل المالي : –

التحليل المالي ذو اهمية قصوى للتخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها ، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة ، فالخطط المالية يجب ان تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشاته المالية والادارية .

وبالاضافة الي ذلك اصبح التحليل المالي يستخدم كوسيلة لتقيم اداء المنشأة ككل والحكم علي مركزها المالي وادارتها.[5]

يعتبر التحليل المالي نظاما لتشغيل المعلومات والبيانات لمساعدة متخذ القرار للتوصل الي حقيقة الوضع المالي والاقتصادي وكل الدراسة.

---

[1] د.محمودالخلاية-,ملرجع سابق,(ص 8)

[2] فتح الرجمن العاقب موسى,ادارة مخاطر السيولة المصرفية بالبنوك السودانية (ص26) جامعةالخرطوم, رسالة ماجستير 2011م

[3] د/عدنان نايه النعيمي,التحليل المالي والتخطيط المالي(ص 21) عمان,دار البازوري العلمية للنشر 2008م

[4] أ.د/ مؤيد عبد الرحمن الدوري ,أ/ نور الدين أبو زناد ,مرجع سابق ص 13

[5] أ.د/ زياد رمضان ,د/ محمود الخلايلة, مرجع سابق (ص8)

وعليه يمكن القول بأن التحيل المالي انما يعني دراسة الاداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ، ثم التنبوء بمكانية تحقيق اهدافها المرغوبة في المستقبل.[1]

والخلاصة ان التحليل المالي يستخدم لتحقيق الكثير من الاغراض والتي منها:

1) الحكم علي المركز المالي والائتماني للمنشأة.
2) الحكم علي مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
3) تقييم اداء ادارة المنشأة.
4) رقابة السياسات المالية والمساعدة في تخطيطها.

أدوات التحليل المالي :Tools of Financial Analysis

من أجل الوصول إلي قرارات عقلانية تحافظ علي مسيرة المنشاة نحو تحقيق أهدافها.علي المديرالمالي للمنشأة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول علي المعلومات اللازمة للقرارالمالي.

ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن إستعمالها لهذه الغاية(عقل،132،1995):

1- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:

Comparative Financial (statement Analysis)

تبين هذه الأدوات التحليلية التغيرات التي تطرأ علي كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ،وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المنشآه على مدى سنوات حياتها.

2- مقارنة الاتجاهات بالاستناد علي رقم قياسي Index Number Trend(Analysis)

وتساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.

3- التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنودا الأصول والخصوم والتحليل الهيكلي Structural Analysis CommonSize Balance Sheet

[1] أ.د/ وجدي حامد حجازي ,مرجع سابق ص ص2,3 .

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما:

أ . مصادر الأموال في المنشآه وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق الملكية .

ب . كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

4. قائمة التدفق النقدي:Cash Flow Statement

يعتبر هذا التحليل بديلا لتحليل قائمة مصادر إستخدامات الأموال وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المنشآه خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- التدفقات النقدية من العمليات التشغلية .

ب- التدفقات النقدية من العمليات الإستثمارية .

ت- التدفقات النقدية من العمليات التمولية.

وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على اساس الإستحقاق.

5 . التحليل المالي بالنسب: Ratio Analysis

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتهما بعضها البعض،أو بالإستناد إلى معايير محدده بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأغراض الظروف السائدة في المنشآه موضوع التحليل.

6 . تحليل التعادل: BREAK EVEN ANALYSIS

هدف هذه الاداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات او عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المنشأة الي ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر .اوتحديد عدد الوحدات التي يجب بيعها ، او مستوى المبيعات اللازم لتحقيق حجم معين من الارباح[1] .

[1] أ.د/ مؤيد عبدالرحمن الدوري ,أ/ نور الدين أديب أبو زناد مرجع سابق (ص ص15-16-17)

استخدام التحليل المالي :

1 التحليل الائتماني Credit Analysis

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف علي الاخطار المتوقع ان يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) (Brigham 2000:8)

2/ التحليل الاستثماري: Investment an

يقوم بهذا التحليل مجموعة من المستثمرين وذلك لتقييم استثماراتهم في اسهم المنشأة وسندات القروض كذلك للمحافظة علي سلامة استثماراتهم وكافية عوائدها (Brigham 2000:8)

3/ تحليل الندماج:&AnalysisAcquisitionMerger

في حالة رغبة منشأة في شراء منشأة اخرى ، تتولي الادارة المالية للمشتري عملية التقيم فتقرر القيمة الحالية للمنشأة المنوى شراؤها ، كما تقرر الاداء المستقبلي لها ، وفي نفس الوقت تتولى الادراة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم علي مدى مناسبته (Brigham 2000:8)

4/ تحليل النموء: Performance Analysis

هو تقييم ربحية المنشآت وكفائتها في ادارة الاصول وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النموء وكذلك مقارنة ادائها بالمنشآت الاخرى والتي تعمل في نفس المجال Brigham (2000:8)

5/ التخطيط : Planning

تلعب ادوات التحليل المالي دورا مهما في عملية التخطيط من حيث تقييم الاداء السابق للمنشأة وتقدير الاداء المتوقع .

6/ الجهات الرسمية :

تقوم الجهات الرسمية ممثلة في الدوائر الحكومية باعمال التحليل المالي للاغراضالاتية :

أ- احتساب ضريبة الدخل المستحقة علي المنشأة .

ب- التسعير لانتاج المنشأة او خدماتها .

ت- متابعة نموء وتطور المنشأة وخاصة الصناعية.

الجهات التي تستخدم التحليل المالي :

1. المستثمرون.
2. ادارة المؤسسة [1].
3. سماسرة الاوراق المالية.
4. الدائنون.
5. العاملون في المؤسسة.
6. المصالح الحكومية.
7. المؤسسات المختصة بالتحليل المالي[2].

الجهات التي تقوم بالتحليل المالي :-

تقوم فائت متعددة من داخل المشأة وخارجها بالتحليل المالي للمنشأة ،كل ونها لغرض معين تسعى اليه ، ومن اهم هذه الفئات مايلي :

1/ ادارة المنشأة :

ان ادارة المنشأة ممثلة في المدير المالي يمكنها القيام بتحليل القوائم اشمل وادق من الفئاة الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقة غير منشورة في متناول يدها عن المنشأة لاتستطيع الفئات الاخرى الحصول عليها.

وبالتالي فأن المدير المالي يمكنه التوصل الي نتائج يعتمد عليها ويوثق بسلامتها بدرجة اكبر من الفئات الاخرى

ويهدف المدير المالي من خلال قيامه بالتحليل المالي الي:

1. التاكد من مدى نجاح المنشأة في مجال تحقيق السيولة.
2. التاكدمنمدىنجاحالمنشأةفيمجالتحقيق الربحية.
3. اكتشاف مدي موضع ومدى واتجاه إنحراف المنشأة عن مثيلاتها.
4. تقييم استثمارات المنشأة في اصولها المختلفة.

---

[1] د/ فيصل جميل السعايدة ـ أ/ نضال عبدالله فريد , الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي(ص109' 110). عمان , مكتبة المجتمع العربي ,2004عام

[2] د/ محمد تيسير الرجبي , تحليل القوائم المالية , (ص11) فلسطين , جامعة القدس المفتوحة 1998عام

5. تقييم انجازات المنشأة في مجال النشاطات البيعية والتسويقية والانتاجية.
6. تقييمانجازاتالمنشأةفيمجال ادارة الخصوم والفوائض.
7. تقييم المنشأة بشكل عام.
8. التنبوء بالمستقبل فيما يتعلق بالامورالماليلة في المنشأة.
9. القيام بعملية التخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية .
10. القيام بالرقابة المالية.

2/ الدائنون (المقرضون):

ان اصحاب الديون قصيرة الأجل هم الدائنون التجاريون المصارف ،وهؤلايهتمدون في المقام الاول بالسيولة المالية في المنشأة ، ويركذون علي التاكد من قدرتها علي السداد في المدى القصير من خلال التحليل بواسة النسب الدالة علي السيولة .

3/ المستثمرون :

اما المستثمرون في اسهم المشأة سواء منهم حملة الاسهم العادية ام الممتازة فأن اهتمامهم ينصب علي القدرة الايراديةللمنشأة،اي قدرتها على تحقيق ارباح في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، وعلي سياسة توزيع الارباح المتبعة ، وعلي مدى ثبات هذه الاباح والتوزيعات ومدى امكانية نموء المنشأة نفسها في اعمالها وتأثير ذلك على ارباحها والقيمة السوقية لأسهمها

4/ بيوت الخبرة المالية:

اما بيوت الخبرة المالية فتقوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة او بناء علي تكليف من إحدى الفئات المهتمة بامر المنشأة سواء من داخلها اومن خارجها وتقدم خدماتها فيي هذه الحالات مقابل إجور تتقاضاها وتركذ في تحليلاتها علي الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.

ومن بيوت اخبرة المشهورة في العالم اجمع ومقرها في الولايات المتحدة المؤسسة التي تدعى Dun &Bradstreet والتي تجهز اربعة عشر معيار صناعة لاثنيث وسبعين نشاطا مختلفا ، وتنشرها منذ 1931عام في نشرتها المسماة[1]Duns Review and Modern In Industry

[1] د/ زياد رمضان , مرجع سابق(ص,ص17,18.19)

كذالك يهتم المجهزون بالتحليل المالي ونتائجه للاطلاع علي قدرة المنشأة في تنفيذ التزاماتها تجاههم وتحديد مركزها المالي لتحديد متوسط فترة الائتمان التي تمنح للمنشأة المعنية وكذلك احتساب فترة التحميل حيث يمكنهم معرفة التدفقات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من اتخاذ القرار المتعلق بالاستمرار بالتعامل مع المنشأة او تغيير السياسة الحالية اوالمتناع عن التعامل معها نهائيا[1]

5/ الاجهزة الحكومية[2]:

وهي تهتم اساسا بالتاكدمن :

قوة المنشأة وقدرتها علي الاستمرارية باعتيارها وحدة في البناء الاقتصادي للدولة .

قدرة المنشأة علي سداد التزاماتها تجاه الدولة.

المحافظة علي اموال الغير تجاه المنشأة .

محددات التحليل المالي :

نجاح المحلل المالي في الحكم علي منشاة ما مرهون بما يلي :-

1/ المعلومات المتوفر لديه وامكانية تحليلها

3/ مدى اهتمامه بالمنشأة.

4/ الاخطاء والعيوب المحاسبية بالمنشأة .

واهم محددات التحليل المالي ما يلي :

1. كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي افضل .
2. التحليل المالي لا يصل الي نتائج اكيدة وهو عادة ما يطرح اسئلة اكثر مما يعطي اجوبة.

3. قد يركز المحلل المالي علي جانب واحد ويهمل الجوانب الاخرة ، والمقترضيركزعلي السيولة والمستثمر يركز علي الربحية.

[1] د/ خالد الراوي , التحليل المالي (ص20) , عمان , دار الميسرة للنشر 2000عام.

[2] أ,د/ وجدي حامد حجازي , تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية , (ص ص15,16) , الاسكندرية , اكادمية السادات للعلوم الادارية 2011عام.

4. تفاوت اهتمام المحلل المالي بالمنشأة ،وتعاون عمق التحليل المالي ،فالتحليل المالي مثلا يكون اعمق عند تقويم الشركة للبنك للحصول علي قرض بمليون دينار من تجديد حساب جاري مدين للشركة لدي البنك بملغ 50000 دينار .
5. نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي وكلما كانت نوعيت المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان حكم المحلل المالي ادق علي المنشأة.
6. عملية التقدير الشخصي لدي المحلل المالي وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك او تقدير مخصص الديون المشكوك فيها او تقدير الشهرة ، وان عملية التقدير الشخصي للمحلل المالي ظلال من الشك حول مدى تمثيلها للواقع.
7. الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحللالمالي حيث ان تغير الاسلوب الي نتائج عكسية.
8. محدودية مؤشرات الاتجاه فأذ تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري ان تستمر في المستقبل.
9. عملية اختصار المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي علي الاستنتاج الدقيق.
10. عند الانتقال من اسلوب الي اخر يجب ان يشار الي ذلك في القوائم المالية ،كا الانتقال من تقييم البضاعة في اخر المدة من طريقة الوارد اولا الصادر اولا ، الي طريقة الوارد اخيرا الصادر اولا.
11. تلجأ كثير من المؤسسات الي تجميلوهذا يعيق عمل المحلل المالي ويحد من قدرتة علي الحكم بكفأة علي المنشأة ،فمثلا حصول المنشأة علي قرض طويل الاجل في نهاية السنة المالية يرفع من نسبة التداوال لان القرض طويل الأجل يذيد من سيولة المنشأة وهو يعتبر من الخصوم الثابة وليست المتداولة .

12. في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تلجأ المشأة الي الاستفادة من رخص الايدي العاملة عنصر الاجور عالية ويقلل من استخدام الالات بعكس الحال في الصناعات التي تعتمد عليالالات المتقدمة.

13. القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الادارة في التوسع او العلاقات مع الموردين[1].

14. الوضع المالي للمؤسسة.

15. موقع الشركة ونوعها.

16. كمية ونوعية البيانات وجودتها[2]

اساليب التحليل امالي للبيانات المنشورة:-

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الاعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية من انشطة الشركة المصورة للبيانات ويقوم التحليل المالي اين كانت صورته علي منهج المقارنة ، لذا تتعدد اساليبه حسب اتجاه وطبية ومجال المقارنة علي النحوء التالي :

1/ فحسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي ان يكون رأسي Verticalمتى تمت امقارنة مع ارقام حدثة في نفس الفترة ويطلق علي هذا النوع من التحليل مصطلح Conon Size Statements.

2/ كما يطلق علي التحليل عندما يكون افقيا Horizontal متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن علي مدار عامين متتالين او اكثر كالمقارنة في مثلا بين صافي الربح علي مدار عددت سنوات سابقة ، او بمقارنة نسبة التداول في الشركة للنهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ، ويطلق علي هذا النوع من التحليل مصطلح تحليل الاتجاهات Trend Analysis ، ولعل القوائم المالية المقارنة Comparable Financial ، هما من ابسط انواع التحليل المقارن اذ يتم من خلال الارقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة او بنود الميزانية العمومية وعلي مدار فترتين متتاليتين وابراز التغير الحادث في مدارهما واظهار هذا التغير اما في صورة قايمة مطلقة او في صورة نسبة مئوية.

[1] د/ عبدالحليم كراجه , واخرون , الادارة والتحليل المالي (ص ص167–169),عمان , دار صنعاء للنشر والتوزيع 2000عام.
[2] أ/ فيصل جميل السعايدة , واخرون ,مرجع سابق ,(ص133).

وبخصوص التحليل الافقي تجدر الاشارة الي ان موضوعية و واقعية التحليل المالي ترتفع كلما طال الافق الزمني Time Horizon للفترة المالية المقارنة ، فعندما تعطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلا تكون المؤشرات التي يوفرها التحليل المالي عن ملوك البند اكثر موضوعية من تلك التي يوفرها اذا اختصرت فترت المقارنة سنتين فقط ،ذلك علي اساس ان الاتجاه المحدد احصائيا بموجب خمس نقاط علي خريطة الاستمثار الممثلة في للظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط علي تلك الخريطة .

3/ ويمكن للتحليل المالي ان يتخذ شكل النسب المالية Ratio وذلك عن طريق المقارنة بين بند معبن من بنود قائمة مالية للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها ،كأن تتم المقارنة مثلا بين قيمة صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة الميعات في القائمة نفسها ليتم اشتقاق مايعرف بنسبة حافة او هامش الربح Profit margin

4/ ومن احدث اساليب التحليل المالي مايقوم علي المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات ويطلق علي هذا الاسلوب من اساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات وبموجب هذا الاسلوب تنصب قيمة البند في قائمة معينة الي قائمة معينة الي القيمة الاجمالية للباب الذي ينتهي اليه فتظهر في صورة كسر ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغرسمية ليتم إشتقاق مؤشرات تقيس المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند علي مدار المحاسبة (1)

5/ قوائم التوزيع النسبي (2)

انواع التحليل المالي :-

يمكن التميز بين نوعين للتحليل المالي :

1/ تحليل مالي رأسي (عمودي) التحليل الساكن

2/ تحليل مالي افقي او التحليل الديناميكي

1/ التحليل المالي الراسي العمودي (التحليل الساكن):

هو التحليل الذي يقوم علي اساس المقارنة بين ارقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة ،كماقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتغاء البعد الزمني عنه حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة

والتحليل الراسي بين الاهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية او قائمة الدخل او المجموعة التي ينتمي اليها

وينطوي علي دراسة العلاقات من بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين يتصف بالسكون الثبات ويساعد علي تقييم ادارة المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة علي تقييم الادارة ولكنه يظل بحاجة الي لان يدعم التحليل المالي الافقي واستخراج المركز النسبي ويتم القيام به في العادة عن طريق النسب اي نسبة بند من بنود الميزانبة الي بند اخر كما يتم في الوحدات اللاحقة

يمكن التمييز بين نوعين للتحليل المالي :-

1. تحليل مالي رأسي "عمودي[1] التحليل الساكن[2] "
2. تحليل مالي أفقي أو التحليل الديناميكي.

-التحليل المالي الرأسي "العمودي التحليل الساكن :

هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة ، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتفاء البعد الزمني عنه حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة

والتحليل الرأسي يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية أو قائمة الدخل أو المجموعة التي ينتمي إليها .

وينطوي على دراسة العلاقات من بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات "static" ويساعد على تقييم إدارة المنشأة في تلك الفترة وإكتشاف نواحي الضعف والقوة على تقيم الإدارة ولكنه يظل بحاجة لأن يدعم التحليل الأفقي وإستخراج المركز النسبي ويتم القيام به في العادة عن طريق النسب أي نسبة بند من بنود الميزانية إلى بند آخر كما يتم في الوحداتن اللاحقة[(3)].

- التحليل المالي الأفقي أو التحليل الديناميكي :

[1] عبد الحليم كراجة- عليربابعة - ياسر السكرات – موسى مطر "مرجع سابق" ص165 .
[2] أ.فيصل جميل السعايدة _ أ. نضال عبدالله فريد "مرجع سابق" ص 133 .
[3] أ.د زياد رمضان "مرجع سابق" ص20 .

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين فمثلا : صافي ربح علم 1998 كان 30000 وصافي ربح عام 1999 كان 35000 ، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن بين عامين متتالبين ، ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الإتجاهات ، ويساعد هذا التحليل على ما يلي :-

1. معرفة إتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة معينة.
2. تقييم أداء الإدارة من خلال إتجاه النسب نحو التحسن وإتخاذ القرار المناسب بشأنها .
3. محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة .
4. الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها .

والتحليل الأفقي يبين خط سير كل بند من بنود الميزانية أو قائمة الدخل عبر الزمن أي خلال عدة سنوات .

وينطوي التحليل الأفقي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصان . وهكذا فإن هذا النوع من التحليل ديناميكي Dynamic لأنه يبين التغيرات التي حدثت ، ويسعى بعض الكتاب هذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب الماليه حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على إتخاذالقرارت المناسبة ، ولا شك أن هذا الإسلوب ذو فائدة أكبر من مجرد الإقتصاد على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة "أي التحليل الرأسي" .

ويساعد التحليل الأفقي على الآتي :-

1) إكتشاف سلوك النسبة ، أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن .
2) تقييم إنجازات المنشأة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير إلي جذورها .

المقومات التي يجب أن يتمتع بها التحليل المالي :-

1. أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة ونوعية النشاط الذي تقوم به .
2. أن يبين الفروض والمباديء الرياضية والمالية التي يبنى عليها عملية التحليل .

3. على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية ، و المصداقية ، وأن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي .
4. أن لا يكتفي ببيان الأوجه السلبيه أو الإيجابية في نشاط المؤسسة ، بل عليه أن يقوم بعملية تفسير نتائج عملية التحليل .

مقومات العملية التحليلة :-

i. أن تكون البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة ذات مصداقية ، وتتمتع بقدر من الثقة .

ii. أن تقوم عملية التحليل على منهج علمي يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي .

مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي :-

قلنا سابقاً أن عملية التحليل المالي تعتمد أكثر ما تعتمد على بيانات القوائم المالية " تلك التي تقوم المؤسسة بإعدادها ، وهي ما تسمى بالمصادر الداخلية " وكذلك على البيانات المحاسبية والمالية "وهذه قد تكون ذات منشأ داخلي ، وقد تكون أيضا خارجية " ومن هنا فإن هذه المصادر تقسم إلى قسمين :-

- المصادر الداخلية للبيانات ، وهذه تضم جميع القوائم المالية مثل : الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، وقائمة التدفق النقدي وهذه جميعها بيانات محاسبية ختامة وتشمل هذه البيانات التفصيلية الملحقة بتلك القوائم ويمكن للمحلل المالي إضافة لهذه القوائم إستخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها ، أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر ، بإستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة وهذه البيانات :-
  - تقارير مالية "غير إلزامية " تقوم المؤسسة بتنظيمها عن أنشطتها خلال الفترة التشغيلية .
  - تقارير مدققي الحاسابات .
  - التقرير الختامي لمجلس الإدارة "في حال وجوده"
- المصادر الخارجية للبيانات ، وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها النتائج عملية التحليل ، ومن أهم هذه المصادر :-
  - البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة .
  - بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تاريخية .

- اي بيانات يمكن الحصول عليها .[1]

- **النسب الماليه**

- وتقسم حسب مصادر المعلومات :

1. نسب الميزانيه
2. نسبه قائمه الاموال
3. نسبه قائمه الدخل
4. النسبه المختلفه

- وحسب المظاهر الاقتصاديه:

1. نسب السيوله
2. نسب النشاط
3. نسب المديونيه
4. نسب الربحيه
5. نسب السوق

- المجموعه الاولى نسب السيوله

تهدف هذه المجموعه من السب الماليه الي تحليل وتقييم الاصول المتداوله والخصوم والمتدواله بهدف التحكم علي قدره المؤسسه علي الوفاء بالتزاماتاتها الماليه (المتداوله) قصيره الاجل وبما ان هذه الالتزامات يتم تتحديدها من النقديه او نسبه النقديه لذلك يجب علي المؤسسه ان تحتفظ بمقادير كافيه من هذه الاموال يسهل تحويلها الي نقديه و تزيد عن مقدار الخصوم المتداوله .

وهذه المجموعه من النسب تشمل :

1\ نسبه التداول =

الاصول المتداوله

الخصوم التداوله

❖ **اولا المجموعات المتداوله .**

[1]نعيم نصر داوؤد– مرجع سابق – ص11 12 13

المعيار النمطي لهذه النسبه (1:2)

1/ نسبه التداوال تركز علي الكم ولا تركز علي النوع اي ان النوع نسبه التداول تركز علي تفضيلات الاحوال المتداوال وسرعه تحويلها الي نقد مثلا البضاعه والزمم المدينه واوراق القبض هل هي علي نفس البرمجه والسرعه في التحويل الي سيوله .

2/ نسبه التداوال بمعيار نمطي (2:1) اي كل دينار التزامات قصيره الاجل تقابله في الاحوال المتداوله دينارين ولكن الواقع غي اختلاف نشاط الشركات واختلاف الفروق يجعل هذا المعيار النمطي معيار عاما لا يمكن تطبيقه في كل الشركات بنفس الدرجه فهنالك شركات لديهما اصول متداوله لايوجد لديهما بضاعه لان طبيعه عملها لا تحتوي هذا البند مثل شركات الكهرباء وشركات الاتصالات لذلك لايعتبر هذا المعيار عادلا بالنسبه لهم .

ومن اجل الاستفاده من المعيار هذه النسبه ومعالجتها المعتالجه الصحيحه لا بد من :

- التركيز علي موضوع الكيف في هذه النسبه اي كيفيه التحويل الي سيوله .
- عدم التركيز التام بالمعيار النمطي 1:2 وانما دراسه وضع الشركه ووضع التوقيت وهكذا.

❖ **ثانيا نسبه السيوله السريعه**

تعتبر هذه النسبه اكثر تشدداً من نسبه التدوال حيث ان الاموال المتداوله تقسم ال مجموعتين هما

1\ احوال سريعه التداول مثل (النقديه, الاستفسارات ,الزمم المدينه)

2\ اصول متداوله اقل سيوله من السابقه بطيئه التداول , مثل المخزون السعلي (البضاعه)

ويمكن احتساب هذه النسبه كما يلي :

الاحوال المتداوله + البضاعه اخري المده + المصاريف المدفوعه مقدما

الخصوم المتداوله

❖ **ثالثاً نسبه التفوق النقدي الي الديون**

من مقاييس قدره المؤسسه علي خدمه دينها العلاقه بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم ويتم احتساب هذه السنه كما يلي:

النقد المتحقق من العمليات

اجمالي الديون القصيره الاجل والطويله الاجل

- **المجموعه الثانيه نسبه النشاط**

تقيس هذه النسب مدي كفاءة الاداره في استخدام الموارد المتاحه للشركه (مدي فاعليه استخدام الاصوال)

وتهتم هذه النسب بتحليل إستخدام الموارد المتاحه للشركه بصوره اجماليه , وهذه النسب تشمل:

- **معطل دوران الحسابات المدينه**
- معدل دوران الذمم المدينه =

صافي المبيعات الاجله

اجمالي الذمم المدينه

=(مره)

اي كل دينار إلتزامات قصيره الاجل يوجد مقابله دينار في الاموال المتداوله سريعه التداول .

- **صافي راس المال العامل**

صافي راس المال العامل =

الموجودات المتداوله – المطلوبات المتداوله

وتعتبر هذه النسبه نسبه كميه اي تبين الفرق الكمي بين الموجودات المتداوله والمطلوبات المتداوله .

- **نسب النقد**

يهتم البعض بهذه النسبه لان مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والاكثر سيوله ضمن الاصوال المتداوله وتحسب كما يلي :

نسبة النقديه =

النقديه + شبه النقديه * الاوراق الماليه

المطلوبات المتداوله

- **نسبة تغطيه النقديه للاحتياجات النقديه اليوميه:**

تقيس هذه النسبه الفتره الزمنيه التي تستطيع فيها المؤسسه الاستقرار بعملياتها اعتمادا علي السيوله الموجوده لديها وتقاس هذه النسبه بالمعادله الانيه:

الموجودات المتداوله – البضاعه

المطلوبات المتداوله

- **معدل تكاليف العمليات اليومي النقدي**

تكلفة المبيعات + المصاريف الاداريه – الاستهلاكات والمصاريف غير النقديه

360 او 365 حسب عدد ايام السنه

- **المجموعه الثالثة نسب الربحيه**

تقيس نسبه الربحيه مدي كفاءة اداره المؤسسه في تحقيق الربح علي المبيعات وعلي لاصول وعلي حقوق المالكين .

توجد مجموعتان لنسب الربحيه وهي :

- نسبه الربح علي المبيعات
- نسبه الربح الي الاستثمارات

أ/ نسبه الربح الي المبيعات =

مجمل ربح المبيعات

صافي المبيعات

1/ معدل صافي العمليات =

صافي المبيعات – تكلفة المبيعات

2/ نسبه صافي الربح =

صافي الربح =

صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

صافي المبيعات

3/ نسبه صافي ربح المبيعات =

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبه والايرادات والمصرفات الاخري

صافي المبيعات

ب/ نسبة الربح الي الاستثمارات:

1/ نسبه العائد علي الموجودات :

صافي الربح منذ العمليات قبل الفؤائد والضرائب والمصرفات الاخري

مجموع الموجودات

2/ العائد علي حقوق المساهمين :

صافي الربح بعد الفوئد والضرائب – ارباح الاسهم الممتازه

حقوق الملكيه او حقوق المساهمين

- **المجموعه الرابعه نسبة المديونيه**
- اهم نسبه هذه المجموعه وهي :-
- **نسبه الديون الي حقوق المساهمين او حقوق المالكين**

اجمالي الديون قصيره الاجل وطويله الاجل

حقوق الملكيه

- **حقوق الملكيه :- =**

راس المال+ الاحتياجات +الارباح المحجوزه

- **اجمالي الديون القصيره الاجل والطويله الاجل =**

مجموع الاصول – حقوق الملكيه

- **نسبه اجمالي الدين الي الموجودات**

اجمالي الديون القصيره والطويله الاجل

الموجودات

- **نسبه الديون قصيره الاجل الي حقوق الملكيه**

الديون قصيره الاجل

حقوق الملكيه

- **نسبه هيكل راس المال**

الديون طويله الاجل

مصادر التمويل طويله الاجل

- **نسبه حقوق المالكين الي الاصول الثابته**

حقوق المالكين

صافي الموجودات الثابته

- **نسبه عدد مرات تحقق الفائده**

الدخل قبل الفوائد والضرائب

الفوائد السنويه المدفوعه

- **نسبه خدمه الدين طويله الاجل**

صافي الربح + الاستهلاكات + الاطفاءات

الجزء القصير الاجل من الدين طويل الاجل

- **نسبه التغطيه الشامله**

صافي الربح + الضريبه + الفوائد الاستهلاكات +الايجارات

الفوائد المدفوعه + الايجارات +ارباح الاسهم الممتازه + اقساط الشراء

- **المحموعه الخامسه نسبه السوق**

وهي النسبه الخاصه بالاسهم

وتشمل النسب التاليه :-

❖ **نسبه العائد علي السهم**

صافي الربح بعد الضريبه – ارباح الاسهم الممتازه

عدد الاسهم العاديه

❖ **نسبه سعر السهم اي عائداتهم**

سعر السهم اي عائده =

القيم السوقيه للسهم

نصيب السهم في الارباح الي المحفظه

تبين هذه النسبه العلاقه بين سعر السهم في السوق ةعائده وارتفاع هذه النسبه بين توقع من قبل المستثمرين زياده في الارباح الموزعه .

❖ نسبه المدفوع من الارباح

نسبه الارباح المدفوعه =

الارباح الموزعه علي حملة الاسهم العاديه

الارباح بعد الضريبه – بعد ارباح الاسهم الممتازه

وتعكس هذه النسبه سياسه الشركه في توزيع الارباح وهي توزيع نسبه كبيره من ارباحها ام توزيع نسبه قليله.

❖ نسبه عائد التوزيع للاسهم اوبيع الاسهم

نصيب السهم من الارباح الموزعه

القيمه السوقيه للسهم

وتقيس هذه النسبه مقدار الارباح التي يحصل عليها للمساهم العادي استثماره في اسهم الشركه المعينه.

❖ نسبه القيمه السوقيه الي القيمه الدفتريه للسهم

القيمه السوقيه للسهم

القيمه الدفتريه للسهم

القيمه الدفتريه للسهم =

مجموع حقوق المساهمين

عدد الاسهم العاديه

ان ارتفاع هذه النسبه يكون مؤشر علي استعداد المساهمين علي رفع قيمه اكبر من القيمه الدفتريه.

❖ نسبه عائد الاحتفاظ بالاسهم اوعائد فتره الاغتناء

نصيب السهم من الارباح المؤزعه + الربح الرأسمالي للسهم

القيمه السوقيه للسهم في بدايه الفتره

الربح الرأسمالي للسهم =

سعر السهم السوقي في نهائة المدة – سعر السهم السوقي في بداية المدة

وتقيس هذه النسبه للمنافع والايرادات علي من يحققها من المستثمر من جزاء استثمارات والمنافع في هذه الشركه وذالك علي نسبه كامله ؛ وهذه الايرادات والمنافع التي سيحصل عليها الساهمتمثل نصيب من الارباح الموزعه بالاضافه الي الارباح الرأسماليه الناتجه من بيع هذا السهم بنهاية المده او الزياده في قميه السهم في حالة عدم بيعه .([1])

([1]) عبد الحليم كراجه علي رباعه – ياسر السكران – موسي مطر – توفيق عبد الرحيم – مرجع سابق – ص 171 أ.د/ فيصل جميل السوايده – أ/ نضال عبد الله فريد- مرجع سابق – ص ص (134 – 147)

المبحث الثاني

الاساليب الحديثه للتحليل المالي

مقدمه :

تعتبر الطرق الكميه من الاساليب الحديثه في التحليل المالي والتي تساعد علي تحقيق نتائج ادق بالاضافه الي تقليل الفتره الزمنيه التي تستغرقها عمليه التحليل كما تتيح الاساليب الحديثه امكانيه التوسع في استخدام الكمبيوتر في هذا المجال .

مفهوم التحليل المالي الحديث:-

التحليل المالي financal analysis بمفهومه الحديث يعتبر وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي حيث شهدت تلك الفتره انهيار العديد من الشركات مما دعا الي ضروره دراسه القوائم الماليه للشركه بشكل علي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي , وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم الماليه , واذاد الاهتمام بالتحليل المالي بعد الحرب العالميه الثانيه وخاصاه بعد انتشار ظاهره التضخم واثرها علي القوائم الماليه وادي الي استخدام الاساليب الكميه في التحليل المالي , كما يعتبر التحليل المالي من المواضيع المهمه التي تناولتها الدراسه الحديثه , لانه لا تخرج في جوهرها عن الدراسه التفصيليه للبيانات المنشوره بالقوائم الماليه المعده طبقا للمبادي المحاسبيه المتعارف عليها ([1])

تتذايد الاهتمام في الوقت الحالي بالتحليل المالي ونتيجه لذلك ظهرت فئه متخصصه تقدم خدمات في الاستشارات الماليه للمتعاملين في الاسواق الماليه ([2])

وتنقسم الاساليب الحديثه الي قسمين هما :

- **اولا الاساليب الاحصائيه**

تستند الاساليب الاحصائيه علي الارقام القياسيه والسلاسل الزمنيه لمجموعه بيانات ولعدد من السنوات , بهدف توضيح العلاقه بين مؤشرات معينه التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنيه سابقه , او علاقه بالموشر باختيار سنه الاساس والتي يجب ان تخضع

([1]) لطيف زياد , واخرون , تقويم اداء المصاريف بالستخدام ادوات التحليل المالي ــ دراسة مبدائيه للمصارف الصناعيه – مجله جامعه شترين للدراسات والبحوث العلميه , سلسة العلوم الاقتصاديه والقانونيه المجلد 27 العدد , 2005 ص 15 .

([2]) د\ طارق الحسن – (التحليل المالي والمحاسبي ص 73) مرجع سابق

لمعايير دقيقه وموضوعيه , بعيدا عن التحيز الشخصي , بقصد اخفاء بعض الحقائق او لاظهار بعض الوقائع بصوره مغايره للواقع . كما يجب ان تكون سنه الاساس من السنوات الطبيعيه البعيده عن المؤشرات الشاذه .

ويظهر الرقم القياسي , التغيير في مؤشرات معين مثل حجم الانتاج لنوع معين من السلع , مثل حجم الانتاج لنوع معين من السلع , او لمجموع من السلع المتماثله , او التغير في اجور العماله في الصناعات المختلفه والتي تتغير من مكان الي اخر, ومن وقت الي اخر , ويمكن مقارنه بيانات قائمه ماليه معينه لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم ماليه لذات المشروع لسنوات سابقه.

مما تقدم يمكن تعريف الرقم القياسي بانه رقم او مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فتره زمنيه معينه . وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسيه , يطلق عليه اسلوب المقارنات لعدد من السنوات الا انه يفضل عدم تجاوز السلسله الزمنيه عن خمسه سنوات , لضمان الدقه , ذالك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي علي قيمه المفرادت المشموله بعمليه التحليل .

وتجتسب العلاقه بين المؤشرات , وفقا لاسلوب الارقام القياسيه , بواسطه نسبه قيمه العنصر في سنه المقارنه الي قميه العنصر في سنه الاساس مضروبا في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقه بموجب المعادله التاليه :

(قيمه العنصر في سنه المقارنه \ قميه العنصر في سنه الاساس) x 100

بناء علي ما تقدم فان هذا الاسلوب يهدف الي بيان التغيرات التي تحدث لقيمه عنصر او عناصر معينه لبيانات القوائم الماليه , وهو بذالك يسلط الضوء علي العناصر ذات التغيرات الشاذه , وعلي تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعيه .ولعل الغايه من ايجاد المتغيرات النسبيه هي الدراسه المستفيضيه لمعرفه اسباب هذه المتغيرات لمساعده ذوي الشأن لاتخاذ الاجرات المناسبه .

اجراءات التحليل بالستخدام الاساليب الاحصائيه:

للقيام بعمليه التحليل المالي وفق الاساليب الاحصائيه هنالك بعض الاجراءات الفنيه لابد للمحلل من اتباعها لتحقيق الغايه في عمليه التحليل , وهذه الاجرات هي :

- لايمكن اتباع هذا الاسلوب الا في حاله توفر سلسله زمنيه في البيانات او القوائم الماليه اذا يقوم المحلل بالحصول علي البيانات المطلوبه وفقا لموضوع التحليل ثم :

- يعد جدول يتكون من حقلين الاول للعناصر والحقل الثاني للسنوات يتكون من عده خانات حسب سنوات السلسه الزمنيه .
- تعتبر قيمه سنه الاساس 100 ثم ينسب قيمه كل عنصر الي مثليه من سنه الاساس مضروبا في 100 .
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل علي التغيرات التي تحدث لكل عنصر ,الذي يسمي بتحليل الاتجاهات , ويمكن تحويل قيمه كل موشرات او عنصر الي رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسله الزمنيه.

ثانيا الاساليب الرياضيه

اصبحت الاساليب الكميه في التحليل المالي الطريقه المثلي لحل اعقد المشاكل باقل جهد وبأشي وقت , ولايقصد بالطرق الرياضيه الجانب النظري فيها فقط , بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي . خصوصا عندما يكون مهما دراسه العلاقه ومدي قوتها بين ظاهرتين او اكثر , كالعلاقه بين الارباح والمصروفات , او العلاقه بين المبيعات والعاملين وغيرها من العلاقات التي تبحث فيها الرياضيات كمتغير مستغل ومتغير تابع واثر احدهما علي الاخر وخدمه للعلوم جميعا بما فيها التحليل المالي .
وتوجد عده طرق رياضيه تستخدم في التحليل المالي , مثل البرامج المتغيره وطريقه الاحداثيات , وطريقه البرامج الخطيه وغيرها من الطرق , لهذا يجب علي المحلل المالي ان يكون ملما بهذه الطرق وكيفه الاستفاده منها في مجال عمله وخصوصا عندما تكون الاساليب التقليديه بمفردها غير قادره علي تقديم نتائج اكثر دقه وسرعه في دراسه الغرض من التحليل.
وفي هذا الفصل سنحاول عرض اكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي , والتي من خلالها مع الطرق الاخري يتمكن المحلل المالي من تحقيق فائده اشمل , بالاضافه الي جعل الدراسه اكثر الماما بهذه الطرق وخصوصا ان معظم الكتب العربيه التي عنيت بالتحليل المالي جاءات خاليه من هذه الاساليب , لذالك سوف تتناول اولا مفهوم الطرق الرياضيه , وثانيا نقدم تطبيقا لهذه الطرق علي اكثر من جانب من جوانب الانشطه الاقتصاديه التي تمارس في الانشطه الاقتصاديه .

والطرق التي سوف نتناولها في هذا الفصل هي :

1/ طريقه الارتباط والانحدار :-

تستخدم هذه الطريقه علي نطاق واسع لتحديد العلاقه بين النتائج المحققه من مقارنه ظاهرتين او اكثر , ويمكن لهذه العلاقه التبادليه ان تظهر لقيمتين محدودتين , او لمجموعتين .

ان مهمه استخدام طريقه الارتياط , هي اظهار شده العلاقه بين ظاهره او قيمه ويرمز لها {Y} وظاهره اخري يرمز لها بارمز {X} ويعبر عن هذه العلاقه بالمعادله التاليه:

$$Y= F(X)$$

وهذه العلاقه الممثله بالمعادله السابه يطلق عليها معادله دراسه الانجدار او مستقيم الانحدار .ففي العلاقه التبادليه لكل قيمه متغيره مستقله مثلا {X} هنالك قيمه واحده تحدد قميه {Y} اما في حاله الانحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير {X} يقابلها تغير في قيم المتغير {Y} وعليه فان جميع المتغير {Y} تعتمد علي قيم التغير {X} او العكس .

وتجدر الاشاره هنا الي ان دراسه الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقه ترابطيه بين ظاهرتين , لدراسه شده الارتباط بينهما , مثلا لا يجري دراسه العلاقه الارتباطيه بين معدل دوران المدينين بعدد العاملين , حيث لا توجد علاقه منطقيه بين هاتين الظاهرتين .

2/ طريقه البرامج الخطيه :-

تستخدم البرامج الخطيه بطريقه واسعه في حل المشاكل المعقده خاصه التي لها علاقه بالقضايا الاقتصاديه ذات الشمول , وان حل مثل هذه المسائل غالبا ما يتطلب ايجاد القيم المتغيره لايجاد الداله الاسيه , ويمكن ان يعبر عن { $Y=F \; E \; X$ } كالعلاقه في المشكله الاقتصاديه تهم الاقتصاد الوطني بصوره بيانيه {مستقيم او منحني} لقيمه { Y } نتيجه التغيرات في { X } .ولتحقيق ذالك لابد من الاستعانه بمعادله الاقتران الرياضي $X,E(B,A)$ والتي تعني ان المستقيم او المنحي المعبر عن العلاقه بين X و Y يمثل بالحل الهندسي لجمله الثلاثيات { X,Y } لان اي ثنائيه ستقع حتما علي بيان الاقتران عندما يكون $XC\,(A,B)$.

والبرامج الخطيه من هذا النوع تعتمد علي حل المعادلات الخطيه , عندما تكون العلاقه التبادليه بين جمله ظواهر محدده وواضحه , وتستخدم البرامج الخطيه بشكل خاص في دراسه القيم المتغيره الثنائيه , سواء كانت علي شكل معادلات رياضيه (جبريه) او معادلات منطقيه , بهدف الاستفاده منها في تحديد جوهر القضيه المدروسه , ويشترط لاستخدام البرامج الخطيه في دراسه

المشاكل الاقتصاديه وجود عده خيارات في العلاقه . اما في حاله الظواهر الاقتصاديه التي تتميز بعدم وجود علاقه خطيه مباشره , فتطبق طريقه البرامج المنحنيه وتستخدم الاخيره في البرامج

المتغيره او المنحنيه , في حل جميع المسائل الاقتصاديه التي توجد بين عناصرها علاقه خطيه مباشره , والتي تفترض تحديد القيم الكليه للمتغيرات اعتمادا علي القيم الحقيقيه الاوليه للمتغيرات.([1])
ولحل المشاكل الاقتصاديه باستخدام البرامج الخطيه يتم الاستعانه بمعادله الخط المستقيم :-

$$Y=AX+B$$

ولاجل ايجاد معادله المستقيم السابقه لابد من تحديد قيمتي A و B من خلال جمله المعادلتين الطبيعيتين :

$$EYI= AEXI+NB$$

$$EYIXI =AEXI\ 2 +BEXI$$

حيث تمثل 1 تسلسل المتغيرات , XI قيم المتغير الاول , YI قيم المتغير الثاني

3/ المصفوفات الخطيه والموجهة:-

تعتمد هذه الطريقه علي حل المعادلات الجبريه الخطيه والموجهة للمصفوفات , وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقده وذات المجاهيل الكبيره خاصه في المعامل والمصانع الكبيره والمؤسسات الانتاجيه الاخري , او حل المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معينا .

([1]) أ.د وليد ناجي الحيالي – الاتجاهات الحديثه في التحليل المالي – الدنمارك الاكاديمية العربيه المفتوحه – ص ص (129-139).

الفصل الثاني

التمويل

المبحث الأول : الإطار النظري للتمويل

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي والعوامل المؤثرة علي قرارات التمويل

المبحث الأول

الإطار النظري للتمويل

مفهوم التمويل :

لغة :هو الإمداد بالمال .

كلمة تمويل تعني توفير المال اللازم للإستثمار بغض النظر عن مصدره سواء اكان عن طريق الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو اصدار السندات .[1]

وأيضا يعد التمويل هو أحد فروع النظرية الإقتصادية ، وهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة [2]،ويعرف أيضا بأنه الإمداد بالأموال في وقت الحاجة لها وهذا التعريف يتكون من :

1/ تحديد دقيق لوقت الحاجة .

2/ البحث عن مصادر الاموال

3/ المخاطر التي يتعرض لها أي نشاط يزاوله الانسان([3])

التمويل المباح هو تقدم الاموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل اليه (البنك الإسلامي) اي فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيه ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً بالمضاربة ،المشاركة ،المرابحة ،بيع السلم وبيع الاستنفاع .[4]

أن التمويل يعد احد فروع النظرية الاقتصادية ،فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة ،ويعرف التمويل بأنه فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة او الشركة وتدير الاموال والقروض وتنظم إدارتها [5]

كما عرف أيضا تدبير الاموال في المشروع .[6]

وعرف أيضا على أنه مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في اي وقت يكون هناك حاجة اليها ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الاجل أو متوسط الاجل أو طويل الاجل .[7]

---

[1] د. هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل ،ص31، عمان ،دار زهران للنشر والتوزيع .

[2] د. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان ص23 ،مطابع السودان للعملة المحدودة،عام 2006م

[3] د.طارقالحاج ،مبادي التمويل ص21،دار صفاء للنشر ،2010

[4] د. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية ص 146،دار الفكر الجامعي للنشر ،2013

[5] صفاء حسين الفكي النووي ،جامعة الخرطوم ،المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية في عملية التمويل ،رسالة دكتوراه ،عام 2010

[6] د.عبدالفتاح دياب حسين ،إدارة التمويل في مشروعات الاموال ،سلسلة مطبوعات المجموعة الإستثمارية العربية ص31،1998.

[7] أ- د محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل الاستثماري في الاسلام ص 9،دار الميثاق للنشر والتوزيع2016م

وايضا عرف بأنه الامداد بالاموال في وقت الحاجة لها .[1]

كما عرف ايضا مجموعة الاعمال والتصرفات تمدنا بسوائل الدفع [2]

وعرف أيضا بأنه توفير المال لاستثمار جديد وهذا المال اذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر اخر ،والتمويل الذاتي هو أن يوفر المستثمر ما يلزمه من مال من مدخراته من دون الاتجاه في جملته .

واذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية فأن القروض الداخلية ما هي الا نقل للمدخرات من شخص إلى اخر بمعنى أن الادخار يعتبر المصدر الاساسي للتمويل [3]

أهمية التمويل :

تاتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الاموال ،فتزداد اهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة [4]

وأيضا اهميته إلى الحاجة اليه ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة وتحقيق الغرض المستهدف منه وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء اليه صار التعامل من قبل الفرد والجماعه لتلبية حاجة عامة وخاصة ،كما دل ذلك على عمق المصلحة فيه .[5]

أهداف التمويل :-

- قد يكون التمويل مخصصاً لتغطية عجز في رأس المال العامل وقد يكون التمويل طويل الاجل كتمويل اقتناء اصل ثابت حسب ظروف المشروع واحتياجاته .

وقد يكون موقتاً مثال ذلك التمويل العابر على قوة التنازل عن نقدية ز

وقد يكون موسمياً(كتمويل دور النشاط الموسمي لعميل يتم انتاجه أو تسويقه باعتبارات موسمية).[6]

مخاطر التمويل :-

[1] أ- طارق الحاج ، مبادي التمويل ،عمان ،الصفاء للنشر والتوزيع ،عام 2002 ص21-28

[2] د. عبيد علي احمد الحجازي ،مصادر التمويل ص3، النهضة العربية للنشر 2001

[3] معجم العلوم الاجتماعية ،ص182،إعداد نخبة من الاساتذه المصريين والعرب ؟؟؟؟صادر من الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، يونسكو،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1975

[4] محمد الفاتح محمود المغربي ،إدارة المنشاة المالية المتخصصة ص 166،الدار العالمية للنشر والتوزيع،2015

[5] د.محمد محمود الكاوي ،البنوك الإسلامية ،ص 159،المكتبة المصرية للنشر ،2009

[6] د. أحمد شعبان محمد ،مرجع سابق ،ص 147

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى :

مخاطر مادية

مخاطر فنية

مخاطر إقتصادية

1/ المخاطر المادية :Physical Risks

وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي إنتاج الذي مولناه ،فنحن فيه هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضنها مما يلحق بنا خسائر ،اي تكاليف اضافية .

والأمثلة على هذا النوع من المخاطر كثيرة ومنها ومنها تلف المخزون من الطعام بسبب حريق او فيضان، او تلف السفينه بسبب الأعاصير...ألخ.

2/المخاطر الفنية: Technical Risks

وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه.

ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروضة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشئالمرغوب ، لأنه غير مؤهل فنيآلإستخدام عناصر الإنتاج ، خاصة التعامل في الآلآت الحديثة.

أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة ، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان.

لذا تركز المصانع علي الفنيين المهره في العملية الإنتاجية حتي ولو كانت تكلفة تشغيليهم عالية.

3/المخاطر الإقتصادية:Economic Risks

وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب إقتصاديةبحتة ، وتنقسم في هذا السياق إلي نوعين :

أ/ خطر إنخفاض الطلب علي المنتج الذي مولناه ، مما يعني عدم الحصول علي مردود نسدد من خلاله اقساط التمويل وباقي الإلتزامات الأخرى .

والأسباب التي تؤدي إلي إنخفاض الطلب علي السلعه المنتجة أو الخدمة كثيرة منها المنافسة ،إنخفاض الدخل ، نوع السلعة...ألخ.

ب/ مخاطر عدم كفاية عرض الموارد الازمه لصنع المنتج المخطط له ، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.[1]

***مخاطر التمويل المصرفي التقليدى:**

*تعريفات مخاطر التمويل :

*هى مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل والتى من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقديهوبالتبعيه على السداد سلبياً.

*هى درجة تقلب العائد فى محفظة القروض والعوائد.

*إذن البنك التقليدي يتعرض لنوعين من المخاطر فيما يتعلق الإقراض:

. النوع الأول:هو مخاطر عدم السداد وتتمثل في فشل العميل فى رد القرض أو رده متأخراً.ويتم تقديرها عند دراسة القرض عن طريق تأمين الإئتمان.

. النوع الثاني : مخاطر سعر الفائدة وتتمثل فى التقلبات الغير متوقعة لمعدلات الفائدة والتى تظهر بعد منح القرض ، ويتم علاجها كقرار سياسى على مستوي محفظة القروض حيث يقوم أخصائي الإقراض بمراجعة التنبؤات الخاصه بسعر الفائده دورياً لتحديد سياسة سعر الفائدة علي القروض .

*يواجه البنك عند ممارسة عمليات التمويل مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التى تحيط بالتمويل.

*يحاول البنك التقليل من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلي عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من التمويل وإنما خسارة التمويل نفسه الممنوح للعميل.

*بوجه عام يمكن تقسيم مخاطر التمويل علي النحو التالي :

1. المخاطر المتعلقة بالعميل.
2. المخاطر الخاصة بالنشاط الذى يزاوله العميل.
3. المخاطر المتعلقه بالعملية المطلوب تمويلها.
4. المخاطر المتصلة بالظروف العامة.
5. المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك.
6. المخاطر الناجمة عن فعل الغير.

[1] د/طارق الحاج،مرجع سابق،ص ص "22,23"

1/ المخاطر المتعلقة بالعميل :

. تتعدد المخاطر وذلك على النحو الآتي:

أ/ أهلية العميل وصلاحيته للتمويل:

. لابد أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد علي التمويل له الحق في تمثيل المنشئة المقترضة.

. لابد من التأكد من أنه يملك سلطة الإقتراض والتعاقد علي القروض المطلوبة بكافة شروطه وضماناته.

ب/ السمعة الإئتمانية للعميل:

وتستشف من المعلومات التى يتم تجميعها عنه والتي تعكس مدى إحترامهلتعهداتهه ووفائه بالإلتزاماتفمواعيدها .

ج/ السلوك الإجتماعى للعميل:

ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه فالإنفاق ، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

د/ المركز المالي للعميل:

هـ/ المقدرة الإنتاجية للعميل: ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة:

. إستخدام العميل لعناصر الإنتاج المختلفة.

. الأسلوب المتبع فى الإنتاج.

. التنظيم الداخلى للمنشأة.

. خبرة العاملين فيها.

. مدى جودة إنتاجها وتقبل السوق لها.

. إنتظام عملائها في السداد.

. خططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط فى المستقبل.

2/ المخاطر الخاصة بالنشاط الزي يزاوله العميل:

. وتختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الإقتصاديةالتى تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية.

3/ المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر بحسب كل عملية تمويلية وظروفها وضماناتها ، فمخاطر الإقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات مقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.

4/ المخاطر المتصلة بالظروف العامة:

. المخاطر الإقتصادية:المنافسة والدورات الإقتصادية والسياسات النقدية والمالية وتقلبات أسعار الصرف.

. الظروف السياسية والإجتماعيةوالقانونية،الظروفالإجتماعية الوعى المصرفى،قيم التعامل وملائمة الأنماط التكنولوجية.

5/ المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

. عدم متابعة البنك للعميل بدقة.

. ضعف الإستعلام عن العميل.

. الإنخداع فى إسم العميل ومظهره.

. قصور الدراسة الإئتمانية.

. عدم إستيفاء الضمانات الكافية.

. الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع.

. عدم المطالبة بسداد قيمة خطابات الضمانات التى تعطي للتمويل قبل إنتهاء صلاحيتها.

. السماح للعميل بتجاوز الحد الأقصى للتسجيلات دون معرفة حاجته الفعلية فى ضوء طبيعة نشاطه ومصادر السداد المتوقعه.

6/ المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض العميل ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطاء التى تؤثر فىقدرتة على الوفاء بإلتزاماته.

*وسائل الحد من مخاطر التمويل التقليدى:

1/ دعم أنظمة العمل.

2/ الحد من التوسع الإئتمانى.

3/ التغطية.

4/ إقتسام المخاطر مع الغير.

5/ الحصول على الضمانات.

6/ التأمين على الضمانات.

7/ التأمين على الإئتمان.

8/ نظام تجميع مخاطر الإئتمان.

9/ المواسيق المقيدة فى العقود.

10/ الأرصدة التعويضية.[1]

[1] د.محمد محمود المكاوي،التمويل المصرفى التقليدى والإسلامى ،جامعة المنصورة،جمهورية مصر العربية،2010،ص ص(13-18).

المبحث الثاني

صيغ التمويل الإسلامى

من أهم إستخدامات الأموال فى البنوك التجارية القروض والسلفيات التى يقدمها البنك لعملائه مقابل فائده محددة تماماً ، أما المصارف الإسلامية فيتم إستخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواءاً كانت تجارية ، صناعية ، زراعية ، مهنية أو حرفية.

ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائدة أهم مصادر الأرباح.

هنالك العديد من الصيغ الإسلامية التى تتعامل بها البنوك الإسلامية خلاف الصيغ موضوع البحث،منها:

1/ صيغة التمويل عن طريق بيع المرابحة:.

وهى بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ، أو هى بيع برأس مال وربح معلوم.وصفتها أن يذكر البائع للمشترى الثمن الذى إشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً معلوماً.

2/ صيغة التمويل عن طريق المشاركة:.

على ضؤ هذه الصيغة يشارك المصرف المتعامل فى الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة وحسبما يرزق الله به فعلاً . وذلك فبضؤ قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف والمتعامل ،وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان.

3/ صيغة التمويل عن طريق المضاربة:.

وهى عقد شركة فى الربح بمال من جانب آخر . ويكون الربح متفق عليه على أساس النصف أو الثلث أو ما شابه ذلك وهذه الصيغة تجيز للمصرف أن يباشر جميع التصرفات التى يرعى فيها المصلحة بعده مضارباً فى مال صاحب الوديعة فيخلطها بأموال أصحاب الأسهم والودائع الأخرى ، كما يجيز له أيضاً أن يدفعها لغيره ليضارب بها.

4/ صيغة التمويل عن طريق بيع السلم:.

وهو بيع شئ موصوف فى الزمة بثمن معجل ويعتبر عقد السلم أحد الوسائل التى يستخدمها المصرف الإسلامىفى الحصول على السلع موضوع تجارته ، كما يستخدمها أيضاً فى بيع ما تنتجه شركاته ومؤساسته.

5/صيغة التمويل بالتأجيرمع الوعد بالتملك:.

وهى عقد يفيد تمليك المنافع بعوض،ولأن محله المنفعة بالتالي يكون محله المبيع الشئ الذي يميزه من البيع.

ويرى المالكية انما يختص بالآدمي فهو أجرة،كما يختص بالدواب والرياع والأرض فهو كذاء،وفي الاثنين الحكم واحد.

6/ صيغة التمويل عن طريق بيع التوَرق:

وهو شراء سلعة بثمن مؤجل تم بيعها لآخر بثمن نقدي للحصول على نقد. ويعتبر من بيوع المساومة.

7/ صيغة التمويل عن طريق البيع الآجل:

((البيع بالتقسيط)) :

هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه،وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط.

8/ صيغة الأستثمار المباشر:

يقوم المصرف الإسلامي بإستثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق المتعاملين معه بتمويله لعملياتهم الإستثمارية،والإستثمار المباشر هو الذي يمتلك بموجبه المصرف الإسلامي المشروع الذي يقوم بتأسيسه وإدارته ويمكن أن يستأجر خبراء أو فنيين إذا تطلب الأمر ذلك.[1]

أدوات التمويل:.

أدوات تمويل القروض طويلة الأجل:.

[1] رسالة ماجستير،التمويل بصيغة الأستمتاع في المصارف الإسلامية تجربة بعض البنوك الإسلامية السودانية،الطيب أحمد النور الفضل،جامعةالخرطوم،مدرسة العلوم الإدارية،2009م،ص ص ((15-16-17)).

يتطلب فهم أشكال التمويل طويلة الآجل معرفة بعض المصطلحات الفنية،ولهذا فإن مناقشة الديون طويلة الآجل تبدأ بشرح عدد من الأدوات والمصطلحات الهامة مثل:.

السند Bond:.

إن غالبية الأفراد قد يكون لديهم خبرة محددوة في السندات الأدنية "تعهدات" والسند ما هو إلا سند أدنى (تعهد) طويل الآجل.

الرهن العقاري nortage:-

يمثل الرهن العقاري هنا ملكيه محددة لقرض محددوفي السند العقاري ،نجد أن الشركة تحدد بعض الأصول الحقيقية ضماناً للقرض .ولهذا فإن السند العقاري يكون مضموناص بملكية حقيقية (أراضي ،مباني ،الالات .....الخ)ويكون الرهن هو الشرط لمنح القرض .

السند العادي Debenture:-

السند العادي هو السند طويل الاجل الذي لا يضمن سداده بأي ممتلكات محددة ومع ذلك (مثل :الالتزامات العامة الأخرى نحو الدائن)فإنها مضمونه بأي ممتلكات للشركة لم تخصص من قبل لضمان قروض أخرى .

وثيقة التعاقد Indenture:

عبارة عن الوثيقة التي توضع العلاقة في الاجل الطويل بين المقرض والمقترض للقروض طويلة الاجل ،وفي حالة القروض قصيرة الاجل ،يحتمل حدوث بعض التغيرات في وضع المقترض الذي لا يستطيع سداد القرض .

أن المقترض يفحص جيداً الحالة المالية الراهنة للمقترض وذلك لأن الاصول المتداولة هي المصدر الرئيسي لسداد القرض .ومع ذلك فإن السند يمثل علاقة تعاقدية طويل الاجل بين مصدلر السند وحامل السند ،وخلال هذه الفترة الممتدة فإن حامل السند قد يشعر بالأسف (الندم) إذا تغير وضع الشركة المادي .

وفي الاسهم العادية ،أو الاسهم الممتازة فإن وثيقة التعاقد أو الاتفاق ،يمكن أن تلخص في عدة فقرات ،ومع ذلك فإن وثيقة التعاقد يمكن أن تكون وثيقة من عدة مئات من الصفحات التي تنافس العديد من العناصر العامة بين أطراف التعاقد مثل :

1- شكل ونوع السند

2- وصف كامل للممتلكات العامة

3- المبلغ المصرح به للسند المصدر

4- تفاصيل كاملة لحماية المقرض وتعهدات وقائية والتي عادة ما تشمل على قيود على مديونية الشركة وقيود على التوزيعات وشروط استهلاك الديون

5- حد أدنى من نسبة التداول .

6- شروط إستردادالسندات .[1]

1/ العوامل المؤثرة على قرار التمويل :

تحصل النشأة على الاموال اللازمة لتسيير أنشطتها من مصدرين رئيسين هما :-

مصادر خارجية External sourcesأي عن طريق الديون المباشرة وغير المباشرة ومصادر داخلية Interndl sourcesأي عن طريق الملاك .

وفي المفاضلة بين هذين المصدرين سعياً وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأسمالها المستثمر إلى الحد الادنى المناسب ،لابد من أخذ العوامل التالية في عين الاعتبار :-

1- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل ،أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر

2- عنصر الملاءمة relevance،بمعنى أن يكون المصدر التمويلي ملائماً للمجال الذي تستخدم في الأموال ،فإذا كان التمويل رأس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة حينئذ تمويله بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الاجل سعياً وراء تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدانى أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي ،من الحكمة حينئذ أن يتم تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل .

3- وضع السيولة النقدية في المنشأة لدى إتخاذالقرار ،وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة .فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد تضطلر المنشأة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل .وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق maturity عاملاً متحكماً في مثل هذه الظروف .

[1] فرد ويشون،يوحين برجام ،التمويل الإداري ،المملكة العربية السعودية ،جامعة الملك سعود ،1424ه-2003م ص "643"

4- القيود التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة ،أو سياسات توزيع الأرباح ،أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى .

5- المزايا الضريبية ،فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية Tax savings تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الاموال ،وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي.وذلك على أساس أن الفوائد المدفوعة عن القروض تعتبر عبئاً يحمل لربح المنشأة ،على عكس التوزيعات dividendsوالتي تدفع للملاك والتي تعتبر توزيعاً للربح لا عبئاً عليه وبالتالي لا تدخل في إحتساب الوعاء الريبي .

6- المعلومات الملائمة لقرار التموي :-

كما أشرنا سابقاً يتوقف النجاح في إتخاذ القرار على التمويل على مدى توفير المعلومات الملائمة لهذا القرار ومن ثم على قدرة المدير المالي في إستخدام هذه المعلومات وتلجأ المشروعات عامة في تمويل أحتياجاتها المالية قصيرة الأجل أي رأسمالها العامل عادة إلى التسهيلات التجارية من الموردين أو التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من البنوك والمعلومات الملائمة لهذا النوع من القرارات وهي مثل نسب الخصم التجاري والخصم النقدي الذي يمنحه الموردون وطول فترة الائتمان ،ومعدل الفاتورة على القرو أو التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك .

أما إستثماراتها طويلة فتمويلها عادة إما من مصدر التمويل الخارجية أي بالقرو المباشرة أو غير المباشرة (سندات الدين).كما يمكن الاستفادة هنا مما يعرف بعقود الإيجار الرأسمالية capital leasesكما يمكن الاستفادة إذا ما وجدت ذلك مناسباً أن تحويل هذه الاستثمارات داخلياً من الملاك أما باصدار الاسهم أو بإستخدام ما لديها من احتياطات أو أرباح محتجزة .

1- في حالة التمويل الخارجي :-

تشمل المعلومات الملائمة ما يلي :-

معدل الفاتورة إلى السند أو القرض

شروط السداد :-

أ- القيمة الاسمية والقيمة السوقية ،شروط الاصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسندات

نوع الضمانات والقيود الاخرى التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة

القيمة العادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي ،وكذلك القيمة المتبقاة Residual Valueالمضمونه أو غير الممونة للأصل المستاجر

ب- مخاطر الدفع المالي

2/ في حالة التمويل الداخلي للملاك :-

تشمل المعلومات الملائمة مما يلي :-

ت- القيمة الاسمية للسهم العادي أو الممتاز

ث- القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز

ج- معدل الفائدة المدفوع للسهم الممتاز بالمقارنة ما كوبون السند ومعدل الفائدة السوقي

ح- تكلفة الفرصة أي العائد على الإستثمار المتوقع في مجالات أخرى خارج المنشأة

خ- السياسات الإدارية المطبقة بشأن توزيع الأرباح [1]

العوامل المؤثرة في سياسات الاقراض في البنوك :-

يعتبر حجم وتكوين القروض حالة تتأثر بمجموعة من العوامل حجم وموقع العمل بالبنك ،والعواملالإقتصادية العامة والمحلية ،هذا فضلاً عن أتجاه السياسة المالية في المجتمع ،وقد تؤثر العوامل الدولية على عدد الوحدات المصرفية ذات الانتشار الدولي .

1- سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية :-

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي لتحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك "ويتبع البنك المركزي في ذلك مجموعة من أساليب الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان ، ومن أهم هذه الاساليب التحكم في نسبتي الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وتمثل نسبة الاحتياط القانوني ذلك الجزء من اصول البنك الذي يحتفظ به كأموال سائلة لدى البنك المركزي بدون فائدة ،ويؤدي زيادة نسبة الاحتياطي إلى تخفي الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف "وهذا يؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الاوراق التجارية لديه .

[1] أ.د.محمد مطر – الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني والاساليب وأدوات والاستخدامات العملية – جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان،2010ص "277"

2- حجم رأس وحقوق الملكية :-

يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية والودائع والأموال المقترضة من البنوك والمراسلين ،وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال ،ويمثل تاثيراً ذو طبيعة معينة على نمط القرو ويؤدي رأس المال في البنك أربعة وظائف أساسية :-

د- القدرة على مواجهة الخسائر الغير المتوقعة .

ذ- أن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقرضين لإعتقاد كل منها بوجود أموال كافية للبنك مما يقوي قدرته في مواجهة المصاعب الإقتصادية وتكون قدرته أكبرعلى سداد التزاماته .

ر- تمويل العمليات الجارية ،الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والإستثمار في بداية نشاط البنك .

ز- اداة لتحسين الانتاجية حيث يعتبر رأس المال هو الاداة التي يستخدمها المساهمون للضغط المستمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك .

3- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها :-

تمثل الودائع الاساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك ،فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب اكثر عرضة لسحب من أي نوع اخر من الودائع ،كما أن أتجاه الودائع المستمر للإرتفاع يمكن أن يقري البنك بزيادة توظيفه في الإقراض والإستثمار.

هذا ولا يعتبر حجم الودائع كرقم مطلق الاساس الذي يمكن أن يفيد البنك في التحليل بل أن الدخول في التفاصيل ضرورة عن طريق تقسيم الودائع وفقاً لإمكانيات وأوقات السحب قبل وضع سياسية الإقراض .

وتقوم البنوك بإستخدام فكرة تخصيص الاصول Asset Allocation لوضع صورة متكاملة للعلاقات بين الحجم والتكلفة والتواريخ بالنسبة لإستخدمات مختلف الموارد ، وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقيم الربحية المختلف أوجه الموارد المتاحة

4- تكلفة الموارد :-

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة اخر جنيه مودع تتبادل مع العائد الحدي من اخر جنيه مقرض أو مستثمر .

وكلما زاد أو كبر حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة افضل في البنوك الصغيرة .

وكلما زاد حجم الودائع التجارية كلما قل نصيب الجنيه من التكلفة ، أما الودائع لأجل تعتبر الفائدة المدفوعة هي العنصر الاساسي في التكلفة تضاف عليه النفقات الاخرى وتعتبر حقوق الملكية أعلى الموارد تكلفة .

5- حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك :-

تتحدد حجم الموارد المتاحة للإقراض وفقاً لحجم الاصول الثابته والاصول الاخرى المطلوبة لتزود البنك بإحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل والتي تشمل المباني، والاثاث ، والأصول الاخرى ، إذ أن البنك عليه أن ينتقص تلك النسبة ويجنبها لأنها تعتبر من الامور الضرورية لإستمرار نشاطها وكلما زادت هذه النسبة كلما أنخفض حجم الإقراض المتاح

6- إحتياجات السيولة في الاجلين القصير والطويل :-

تعتبر السيولة من الأمور ذات الاسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذون الحزانة والأوراق المالية الحكومية ، وإذا ما إحتفظ البنك بالأموال في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أوقابلة للتحويل فإن بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض

7- مقدرة وخبرة القائمين على الإئتمان والإقراض في البنك :-

حيث نجد في بعض البنوك أن خبرة العاملين في إدارة الإئتمان خبرة قاصرة على إقراض منظمات الأعمال ، بينما تفتقد إلى الخبرة في مجال القروض العقارية وقد نجد في بنك آخر أن خبرات العاملين في إدارة الإئتمان قاصرة على إقراض المستهلكين وتفتقد الخبرة في مجال إقراض الأعمال ، ولا شك أن كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على سياسة الإقراض داخل كل بنك من هذه البنوك .

8- موقع البنك :-

يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالبا ما تحتاج الى قدر ضخم من التمويل تسعى الي وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها من الإتصال بها والحصول على إحتياجاتها من التمويل اللازم منها ، كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر في نوعية القروض الممنوحة ، فوقوع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية أو أقطان أو لتمويل النشاط الزراعي ، لذا فإن سياسة الإقراض يجب أن تختلف بشكل بين من خلال مناطق الجمهورية المختلفة وفقا لحجم ونوعية النشاط بها .

9- الظروف الإقتصادية :-

يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الإقتصادية في المجتمع ، مع الأخذ في الإعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الإقتصادي ، وإذ تبدأ إجراءات الإعداد لقروض قبل موسم الإقتراض ، كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو بشهرين ، ويحدث ذلك بشكل واضح في تمويل نشاط الأقطان كما في مصر إذ تبدأ البنوك في منح القروض بضمان قطن في بداية سبتمبر من كل عام وينتهي جني المحصول في نهاية ديسمبر ، إلا أن السداد الفعلي لا يتم بالكامل لمعظم أنواع القروض إلا في نهاية مارس من العام التالي .

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء .[1]

أنواع التمويل المصرفي :-

1/ من حيث نوع الإلتزاماتجاهالنبك :

أ- تسهيلات نقدية مباشرة :

وهي بدورها تنقسم إلى :

أ- تسهيلات قصيرة الاجل .

ب- قروض طويلة الاجل .

[1] أ.د عبدالمطلب عبد الحميد ،الإئتمان المصرفي ومخاطره " منهج متكامل " القاهرة ، "الشركة العربية المتحدة للتسويق" 2010 ص144-149

ب- تسهيلات "إلتزامات عرضية ":

وتنقسم إلى :

أ- خطابات الإعتمادالمستندية .

ب- خطابات الضمان .

2/ القروض وفقاً لإجلالإستحقاق :

أ. قروض قصيرة الاجل "أقل من سنة"

ب. قروض متوسطة الاجل "أقل من خمسة سنوات"

ت. قروض طويلة الاجل"أكثر من سنوات "

3/القروض وفقاً لنوع الضمان :-

أ/ قروض بضمانات عينية وتنقسم إلى :

أ- قروض أوراق تجارية .

ب- قروض بضمان أوراق مالية .

ت- قروض بضمان معادن مثل الذهب والفضة .

ث- قروض بضمان بضائع أو محاصيل زراعية .

ج- قروض بضمان عقارات .

ب/ قروض بضمانات شخصية وتنقسم إلى :

- وتستند بوجود كفالة من مؤسسة مالية كبنك أو شركة تأمين
- أو كفالة من أحد الأشخاص ذوي السمعة الحسنة .

ج/ قروض لا يقابلها ضمانات :

4/ القروض وفقاً لأسلوب الإستخدام :

أ- قد يستخدم القرض مرة واحدة .

ب- قد يمنح في شكل إعتماد في حساب جاري يسمح للعميل بأن يسحب أو يسدد في أي وقت .

5/ القروض وفقاً لإسلوب السداد :

وقد يتم سداد التمويل مرة واحدة في تاريخ محدد ،أو على أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة .

6/ القروض وفقاً للشكل القانوني :-

أ- تمويل ممنوح للهيئات والمؤسسات الحكومية .

ب- التمويل للشركات المساهمة .

ت- التمويل لشركات التوصية بالأسهم .

ث- التمويل لشركات التوصية البسيطة .

ج- التمويل لشركات التضامن .

ح- التمويل للأفراد والمنشأتالفردية .

أ- التمويل للجمعيات .

7/ القروض وفقاً للقطاعات :

أ- تمويل لقطاع التجارة .

ب- تمويل لقطاع الصناعة .

ت- تمويل لقطاع الخدمات .[1]

وظيفة التمويل :

بالرغم من أن الوظائف المحددة على وجه الدقة تختلف من مؤسسة إلى اخرى .فإن بعض الوظائف ومهام التمويل تعتبر أساسية لجميع المؤسسات .فالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على الإستخدامات المختلفة ،ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسة تعتبر من الوظائف الرئيسية لوظيفة التمويل .

وتحصل مصادر التمويل على فوائد في شكل متحصلات ومنتجات وخدمات،وتعبر هذه الوظائف المالية الرئيسية من الوظائف الأساسية التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء أكانت المؤسسات حكومية أو خيرية أم دينية أم تجارية [2]

[1] د. محمد محمود المكاوي –مرجع سابق ص(10،11،12،13)

[2] فرد ويستون ،ويوحين برجام ،المملكة العربية السعودية ،الرياض ،ص 25

تسجيل المبادلات الحقيقية .

-عائد التمويل لا يمكن سداده إلا من النشاط الحقيقي ،حيث يرتبط العائد الموزع إرتباطاً أصليا بنتيجة المشروع الممول وبما حدث من نماء أي زيادة السلع والخدمات .

- الربا : فصل التمويل عن النشاط الحقيقي [1]

مصادر التمويل :-

هنالك عدة مصادر للتمويل منها قصير الاجل ومتوسط الاجل وطويل الاجل وهنالك شكلين هما الدين Debtوالملكية Equityويرافق كل مصدر من مصادر التمويل تكلفة تتناسب مع المصدر التمويلي المستخدم في الشركة .

* التمويل قصير الاجل Short-term Financial:-

تحتاج الشركة إلى تمويل قصير الاجل لتمويل إستثمارتها في الرأسمال المتداول الذي يؤمن وجوده بالمستويات المناسبة وإستمرارية إنتاج ومبيعات الشركة وتعمد بعض الشركات إلى الإعتماد على القروض المصرفية القصيرة الاجل للتمويل في بعض إستثماراتها الطويلة الاجل بأمل تجديد هذه القروض عند استحقاقها .

ويصرف التمويل قصير الاجل بالنزاعات الدين التي تستحق في فترة زمنية أقل من سنة وتوجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل أهمها الائتمانات التجارية والائتمانات المصرفية والاوراق التجارية .

*** القروض المصرفية قصيرة الأجل :**

تلجأ الشركات عادة إلى المصارف التجارية للحصول على قروض قصيرة الأجل لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الموسمية وتستخدم هذه القروض في معظم الاحيان لتمويل التراكم في المخزون والحسابات المدينة ،ويتم تسديد القرض المصرفي في فترة اقل من سنة وتظهر القروض المصرفية قصيرة الأجل في ميزانية الشركة تحت حساب أوراق دفع في جانب الخصوم المتداولة.

اما كيفية حساب الفائدة على الائتمان المصرفي فتحدد بناء على ثلاث طرق هي :-

1/ الفائدة البسيطة simple interest:-

[1] محمد محمود المكاوي ،البنوك الإسلامية ،جمهورية مصر العربية ،جامعة المنصورة ،2009،ص (116،117)

وهي الفائدة التي يتم دفعها عند استحقاق القرض مع اصل قيمة القرض في هذه الحالة يكون معدل الفائدة الفعلي على القرض متساوي إلى معدل الفائدة الاسمي .

2/ الفائدة المخصومة Discount interest:-

وهي الفائدة التي تطرح من قيمة القرض مسبقاً

3/ فائدة القرض الاقساط Install ment loan interest:-

يعرف قرض الاقساط بالقرض الذي يسدد على عدد متساوي من الاقساط الدورية لفترة معينة

*** التمويل متوسط الاجل :**

إن التمويل متوسط الاجل يعتبر من المصادر الرئيسية لاموال الكثير من الشركات وعادة تمتد فترة التمويل المتوسط الاجل ما بين 3إلى 7 سنوات وتستخدم هذه المصادر في دعم رأس المال العامل المتداول في الشركه كذلك تمويل الاضافات على الموجودات الثابتهفيها .وتشمل ثلاث مصادر رئيسية وهي "قروض الده وقروض الالات والتجهيزات وتمويل الاستئجار "

* التمويل طويل الاجل :

يتم الحصول على التمويل طويل الاجل من اسواق رأس المال وذلك من خلال الاقتراض طويل الاجل وإصدار السندات والاسهم العادية والممتازة وإحتجازالارباح .

وتقسم مصادر التمويل طويل الاجل إلى مصادر تمويل بالدين وتشمل إصدار الاسهم العادية وإحتجاز الارباح أما الاسهم الممتازة فإنها تغير مصدرها أي أنه مزيج من اموال الدين والملكية .

السندات :-

وتعرف السندات بأنها اداة دين تصدرها الشركه وتصل قيمة اسمية ومعدل فائدة اسمي وتاريخ إستحقاق محدد .

أنواع السندات من حيث الفائدة :-

1/سندات ذات معدل فائدة اسمي ثابت

2/ سندات بمعدل فائدة عائم

3/ سندات بمعدل فائدة اسمي يساوي الصفر

4/ سندات مرتبطة بحقوق الملكية .

من حيث الضمان :-

1/ السندات المضمونة

2/ السندات غير المضمونة

من حيث أنواع السندات من جهة المصدر :-

1/ سندات حكومية

2/ سندات الشركات الخاصة

من حيث المدة :-

1/ السندات قصيرة الاجل

2/ السندات طويلة الاجل ومتوسطة الاجل

الحقوق المصاحبة للسندات :-

1/ حق استدعاء السندات

2/ حق التمويل

3/ حق الاطفاء

*** حقوق حملة الاسهم العادية :**

1/ حق التصويت

2/حق بيع الاسهم في الاسواق الرأسمالية

3/ حق الإطلاع على دفاتر الشركة

4/ حق المشاركة الاخيرة من موجودات الشركة بعد التصفية

5/ حق تعديل النظام الاساسي للشركة

6/ حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

7/ حق تغير عدد الاسهم العادية المصرح بها

8/ حق الدخول في مفاوضات الاندماج

9/ حق إصدار الاسهم والسندات الممتازة .

*** الاسهم الممتازة :-**

يعتبر السهم الممتاز هجين بين أموال الدين واموال الملكية فهو كالديون لها معدل أرباح موزع ثابت لها حق الاولوية على الاسهم العادية .

أنواع الاسهم الممتازة :

1- الاسهم الممتازة ذات الأرباح الموزعة التراكمية .

2- الاسهم الممتازة غير التراكمية .

3- اسهم ممتازة مشاركة في الأرباح

مزايا إستخدام الاسهم الممتازة :-

1/ تعتبر مصدر دائم للتمويل

2/ التخلف عن دفع الارباح الموزعه لا يؤدي إلى افلاس الشركة .

3/ يعتبر السهم الممتاز جزء من حقوق الملكية .

***الارباح المحتجزة :-**

يعتبر التمويل بإحتجاز أرباح الشركة وعدم توزيعه على المساهمين من وسائل تحقيق السيولة الذاتية الداخلية للكثير من الشركات وتعتبر مصدر خالي من مخاطر مطالبة المقرضين للاموال في أوقات غير مناسبة للشركة ويتحدد بناءً على نسبة توزيع الأرباح .[1]

مصادر التمويل والوساطة المالية

لقد رأينا أن الاسواق المالية ،المكونة من اسواق النقد (المال) واسواق رأس المال توفر الوسيلة التي يستطيع من خلالها المدير المالي أن يحصل على أموال المؤسسة من مصادر تمويل كثيرة ،وسنشرح كل من هذه المصادر بإيجاز فيما يلي :

أ- **البنوك التجارية : commercial Banks :-**

تقوم هذه البنوك بقبول ودائع تحت الطلب من العملاء ودفعها عند طلبها ، حيث يمكن سحب هذه الودائع من قبل المودعين عن طريق كتابة الشيكات .

وتقبل الشيكات في معظم الدول كوسيط للتبادل في اتمام العمليات التجارية والمالية .

[1] خلدون إبراهيم الشديفات –إدارة وتحليل مالي – عمان –دار وائل للنشر -2001 (ص 37-68)

ب. مؤسسة الادخار والاقراض Savings and loan associations :-

تستلم هذه المؤسسات مدخرات المودعين وتستثمر معظم هذه الودائع (المدخرات) طويلة الاجل في منح الأفراد قروضاً مضمونة بمهن عقاري لاجالطويلة .

ج- شركات التمويل : Finance companies:-

تتكون من شركات أعمال متخصصة في منح القروض إلى المنشأت الاخرى وإلى الافراد ،وتتميز هذه القروض بارتفاع فوائدها .

د- شركات التأمين على الحياة : life insurance companies :-

وتقوم هذه الشركات ببيع الحماية ضد مخاطرة فقدان الدخل بسبب الوفاة المبكرة أو العجز الجسدي والعقلي .

وتتضمن بوالص التامين التي تتبعها هذه الشركات عنصراً من الإدخارللمشترين .

هـ- مؤسسات (صناديق) التقاعد والمعاشات pension fund:-

تقوم هذه المؤسسات بجمع المساهمات من العاملين الكتتبين وأصحاب أعمالهم وباستثمار هذه الاموال في الأسواق المالية وتقدم هذه المؤسسات دفعات معينة دورية لهؤلاء العاملين والمكتتبين عند وبعد إحالتهم للتقاعد .

د- شركات (صناديق)الإستثمار والصناديق التبادلية :

invesiment found or mutual founds

تصدر هذه الشركات اسهمها وتبيعها إلى المستثمرين والمدخرين ثم تستخدم الدخل الناتج في الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)المتداولة في الأسواق المالية وذلك لصالح جميع المدخرين والمستثمرين الذين يحملون أسهمها .

وبذلك تقوم بتوزيع المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في حالة تركيز مدخراته في نوع معين من الأوراق المالية ،وذلك عن طريق شراء أوراق متنوعة ومختلفة من الاسواق لصالح حاملي أسهمها من المدخرين والمستثمرين .

ز: بنوك الإستثمار :inrestment Bankers

تتخصص هذه البنوك في بيع الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والأجهزة المختلفة لأول مرة ،وذلك لمساعدة هذه الشركات في الحصول على ما تحتاجه من أموال طويلة الأجل .وكذلك يمكن أن تشتري هذه البنوك الأوراق المالية (الأسهم والسندات) الصادرة عن هذه الشركات بسعمر معين ثابت ،وتوم البنوك المشترية بعد ذلك ببيعها للمستثمرين ولشركات أخرى مستخدمة خبراتها الواسعة بالأسواق المالية .

وبذلك تقوم هذه البنوك بدور الوسيط بين الشركات المحتاجة إلى أموال وبين المستثمرين والجدير بالذكر أن عمليات هذه البنوك تنحصر في شراء ثم بيع الأسهم والسندات الجديدة أي التي تصدرها الشركات المختلفة .[1]

تأخذ مصادر التمويل الأشكال الاتيه:-

أولاً : مصادر التمويل الداخلية

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية

أولاً: تأخذ مصادر التمويل الداخلية ،مسميات عدة تختلف من دولة إلى اخرى ولكن لا تخرج في معظمها عن الأشكال التالية :-

أ- تعبئة كاملة للموارد الحقيقة التي تكون غير مستقلة أو ان استقلالها جزئي .

ب- الادخارات الطوعية .

ت- التمويل التضخمي .

ثانياً: مصادر التمويل الخارجي ،حيثتاخذ هذه المصادر أشكلاً عده منها :-

أ- إستثمارات ومساعدات.

ب- قروض خارجية .

ت- زيادة الصادرات .

ث- المساعدات الخارجية .

ج- إستثمارات الافراد والمؤسسات.

و- الاتفاقات الثنائية .[2]

---

[1] فرد ويستون–يوحين برجام – مرجع سابق ص47-48

[2] د.موسى اللوزي /التنمية الإدارية – الجامعة الاردنية (ص 302-303)

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي

الرؤية :

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيما لحقوق المساهمين

الرسالة :

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل ، مركزاً مالياً سليماً ، ومنتجات مالية مصرفية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا ، ملتزما أمانة ، مدربا مهارة ،مؤهلا معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجا ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع .

القيم الـ10 :

1. الشرعية
2. الريادة
3. التمييز
4. المهنية
5. العمل بروح الفريق
6. التحسين المستمر
7. الشفافية
8. إسعاد المتعاملين
9. التعاون مع الشركاء
10. الشراكة مع المجتمع

النشأة والتأسيس :

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م .

في مايو 1977 إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف راس المال المصدق به آنذاك .

في 18/أغسطس/1977 تم تسجيل بنك فبصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م .

باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م .

رأس المال المصرح به 1،000 مليون جنيه سوداني .

رأس المال المدفوع 700 مليون جنيه سوداني للعام 2016م .

النشاط :

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصاديةوالإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة .

النشأة والتأسيس والتطور :

تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني :

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أمدرمان الإسلامية عام 1966م إلاأن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس

الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977 م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من قبل السلطات التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) .

وفي مايو 1977 إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا فيما بينهم نصف راس المال المصدق به آنذاك.

وفي 18/أغسطس/1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925. هذا وقدباشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م .

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الإجتماعيهوالإقتصادية داخل السودان وخارجه ،وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي في البنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحةً أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل .

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32،44،45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الإئتمانية للبنك وتوجيهها .

أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للإستثمار ومرتبات وأجور ومكافئآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء إدارته وهيئة الرقابة الشرعية .

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو إمتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألأة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد إنقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وإنتشارهاونموها .

أهداف البنك وأغراضه :

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي :

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الإستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والإجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها .
3. تحصيل ودفع الأوامر وتحصيل أذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .
4. سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي .
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك .
6. الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة .

8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف .
9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الإعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو إستثمارها .
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص إعتباريين .
11. فتح خطابات الإعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والإقتصادي والقيام بأعمال أمناء الإستثمار .
12. تقديم الإستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والإقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الإقتصاد الإسلامي وخاصة البنولاإسلامية .
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعية أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .
14. الإشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالا شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملا بالربا أو محظوراً شرعياُ .
15. إنشاء مؤسسات كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .
16. إمتلاكوإستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق إستثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة .
17. القيام بأي عمل أو أعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أوموجوداته أو إستثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية .
18. يجوز لبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وإمتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللزمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال .

19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الإقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض .

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية :-

20. أن يكافيء أي شخص أو شركة إما نقدا أو بتخصيص أسهم وحقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئيا) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك .
21. أن يمنح معاشات أو مكافئآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه .
22. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والإعتراف به في أي قطر أو مكان .
23. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والإعتراق به فيأي قطر أو مكان .
24. أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .
25. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الإقتصاديةوالمالية .

أولا : النظام الإداري :

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ،إسعادا للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيما لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز وبالكفاءة الأفضل مركزا ماليا مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقا محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدربا مهارة ، مؤهلا معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجا ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي :

1. إستخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطا وسرعة.

2. إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارة وإستقراراًوولاء .
3. إستقطاب الموارد رأسمال وودائع .
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتيازفيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية .
5. تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين .
6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

ثانيا : التحول التقني الشامل :

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والأن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعات المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية .

ومن تلك التقنيات :

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيدا لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر .
2. تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة .
3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك(Pentabank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونيا وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني .
4. تم إدخال نظام البناسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك كتابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونيا والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي .
5. تم إدخال نظام ال VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونيا دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات .

6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني .
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف .
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .
9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافاتالآلية .
10. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية ، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك .

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: الترميز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

ثانياً: الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 50 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (10 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (10 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (10 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n: عدد أفراد العينة

i : 1 . 2 . 3

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

الثبات الإحصائي

يقصد بثبات الإختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة و يعني الثبات أيضآ أنه اذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها و تم الحصول على الدرجات نفسها يكون ثابتآ تماما ، كما يعرف الثبات ايضآ بانه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي الحصول عليها مما يقيسه الاختبار .

معامل ثبات كرونباخ ألفا

يتم حساب معامل معامل ثبات ألفا كرونباخ بإستخدام برنامج spss والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف او سالب .

يقصد الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة هي قوة الإرتباط بين درجات كل مجال و درجات أسئلة الإستبانة الكلية.

- لحساب الثبات استخدم الباحث اسلوب معامل (ألفا كرونباخ s alp'Cronbach).

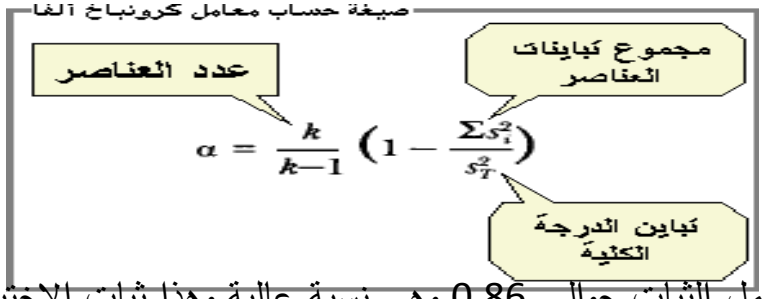

بلغت قيمة معامل الثبات حوالى 0.86 وهى نسبة عالية وهذا ثبات الاختبار وصلاحيته

ولإيجاد الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

الصدق= $\sqrt{0.86} = 0.93$

معامل الصدق يساوي (0.93) وهذ يدل على أن استبانةالدراسة تتصف بالثبات والصدقالكبيرين جداًبما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (1/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
من 30 سنة فأقل	21	42
من 31 – 40 سنة	21	42
من 41 – 50 سنة	6	12
من 51 سنة فأكثر	2	4
المجموع	**50**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

شكل رقم (1/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

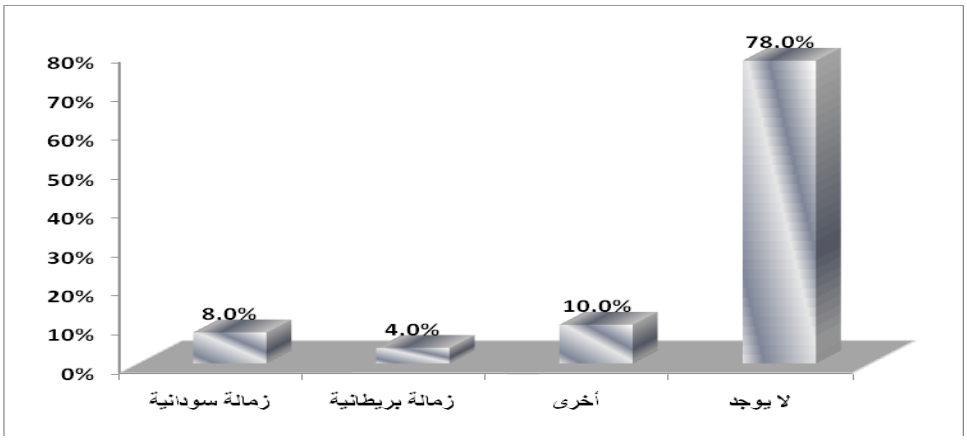

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

من الجدول رقم **(1/2/3)** والشكل البياني رقم **(1/2/3)** فإن 42% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 سنة فأقل ، و 42% منهم تتراوح أعمارهم من 31 – 40 سنة ، بينما 12% أعمارهم من 41 – 50 سنة ، و 4% أعمارهم من 51 سنة فأكثر.

جدول رقم(2/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالريوس	36	72
دبلوم عالي	6	12
ماجستير	7	14
دكتوراه	–	–
أخرى	1	2
المجموع	**50**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

شكل رقم (2/2/3)

أفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

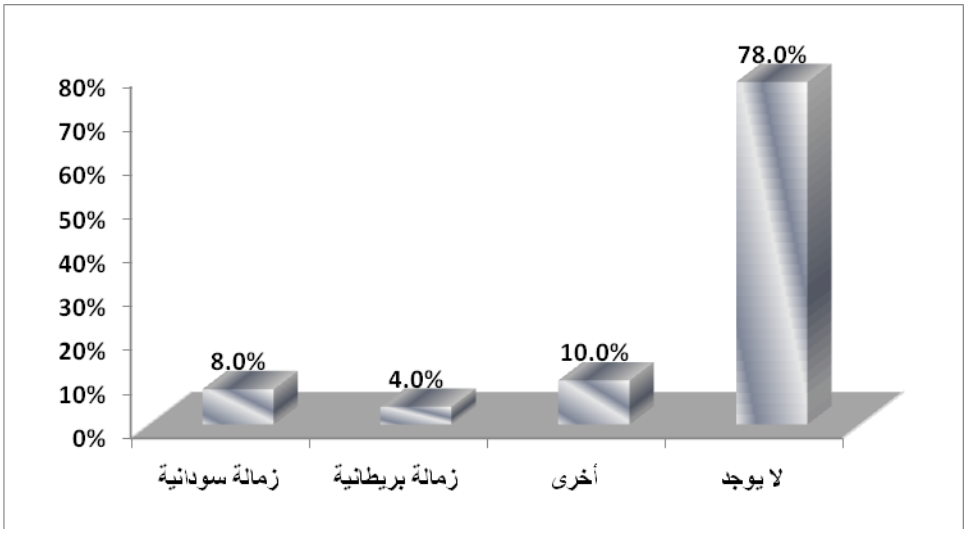

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

من الجدول رقم **(2/2/3)** والشكل البياني رقم **(2/2/3)** فإن 72% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس ، و 12% مؤهلهم العلمي دبلوم عالي ، بينما 14% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير، و 2% لديهم مؤهلات علمية أخرى.

التخصص العلمي

جدول رقم (3/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة وتمويل	14	28
إدارة أعمال	11	22
نظم معلومات محاسبية	2	4
اقتصاد	5	10
دراسات ومصرفية	10	20
تكاليف ومحاسبة إدارية	3	6
أخرى	5	10
المجموع	**50**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

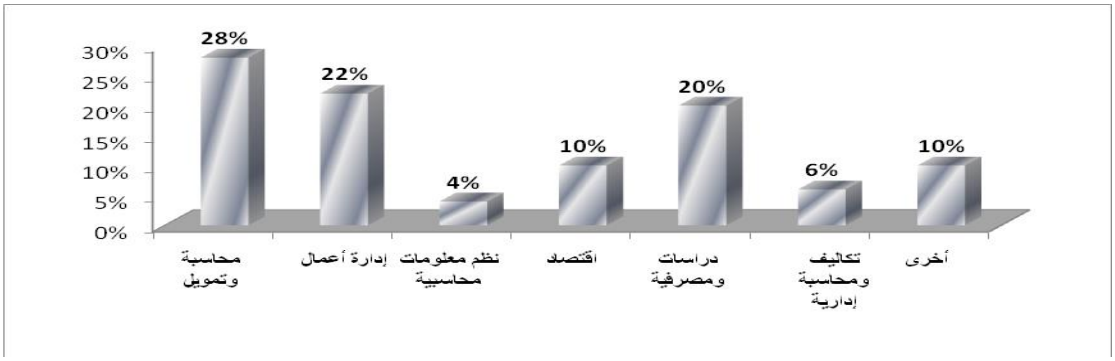

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول رقم (3/2/3) والشكل البياني رقم (3/2/3) فإن 28% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل ، و 22%تخصصهم العلمي إدارة أعمال، بينما 4% تخصصهم العلمي نظم معلومات محاسبية ، و 10% إقتصاد، و 20% تخصصهم درسات مصرفية، و 6% تخصصهم تكاليف ومحاسبة إدارية، و 10%من افراد العينة لديهم تخصصات علمية أخرى.

المؤهل المهني

جدول رقم (4/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة%
زمالة سودانية	4	8
زمالة عربية	–	–
زمالة أمريكية	–	–
زمالة بريطانية	2	4
أخرى	5	10
لا يوجد	39	78
المجموع	**50**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

شكل بياني رقم (4/2/3)

لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

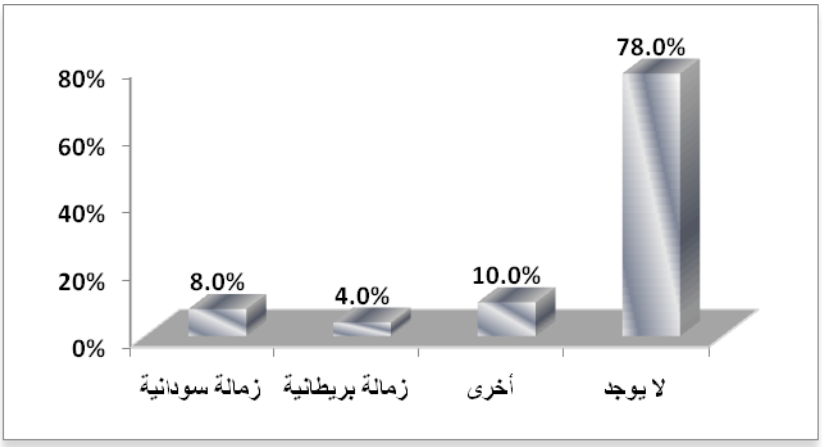

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

من الجدول رقم **(4/2/3)**والشكل البياني رقم **(4/2/3)** فإن 8% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية ، و 4% زمالة بريطانية، بينما 10% لديهم مؤهلات علمية أخرى ، بينما 78% لا يوجد لديهم مؤهل مهني.

المركز الوظيفي

جدول رقم (5/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة%
مدير عام	–	–
مدير مالي	1	2
مدير إداري	3	6
محاسب مالي	24	48
مراجع خارجي	–	–
مراقب مالي	–	–
مدير مالي	1	2
أخرى	21	42
المجموع	**50**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (5/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

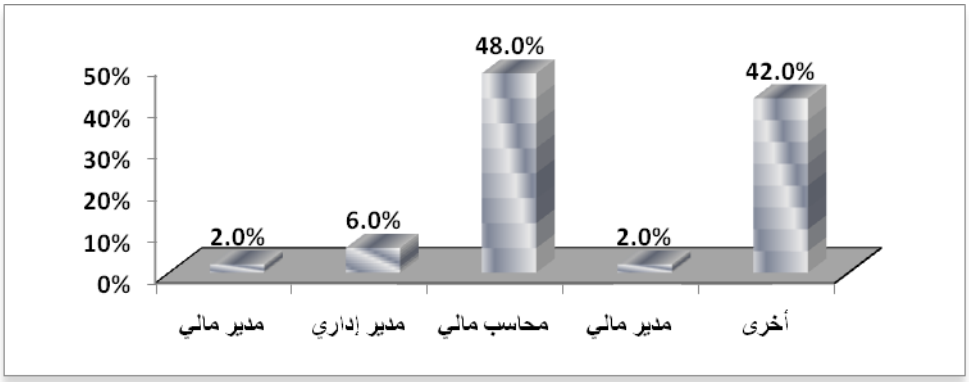

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول رقم (5/2/3) والشكل البياني رقم (5/2/3) فإن 2% من أفراد العينة الدراسة مدراء ماليين ، و 6% مدراء إداريين، بينما 48% محاسبين ماليين، و 2% مدراء ماليين، و 42% يشغلون وظائف أخرى.

سنوات الخبرة

جدول رقم (6/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنواتالخبرة	التكرار	النسبة%
من 5 سنواتفأقل	–	–
من 6– 10 سنوات	–	–
من 11 – 15 سنة	4	8
من 16 –20 سنة	29	58
من 21 سنة فأكثر	17	34
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (6/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

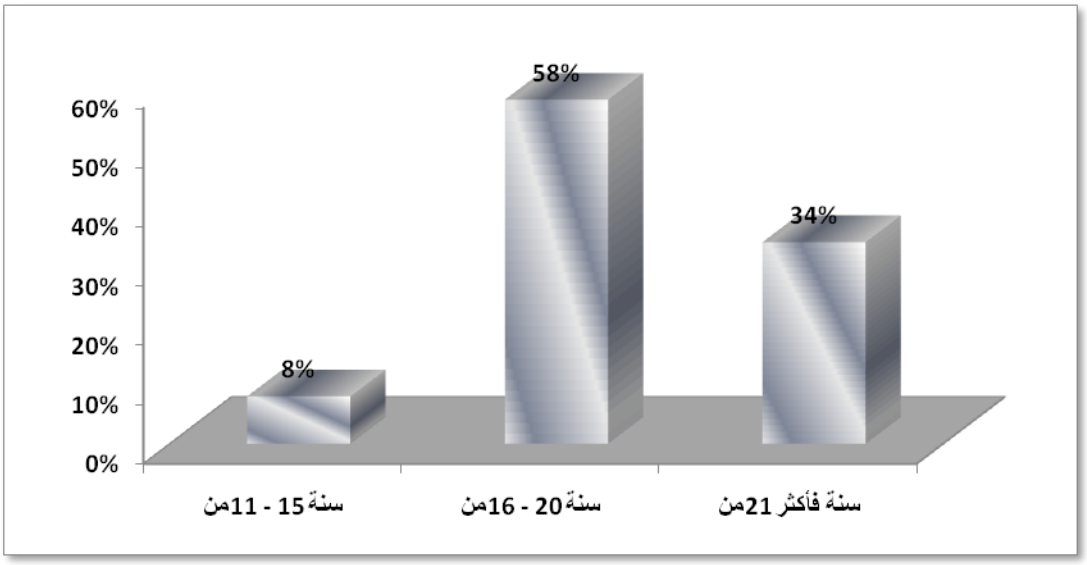

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول رقم (6/2/3) والشكل البياني رقم (6/2/3) فإن 8% من أفراد العينة سنوات خبرتهم من 11 – 15 سنة ، و 58% سنوات خبرتهم 16–20 سنة ، بينما 34% سنوات خبرتهم من 21 سنة فأكثر.

نص الفرضية الأولى:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل .

جدول رقم (7/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
1- تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجاباً على قرارات منح التمويل.	17	29	4	–	–	50
	%34	%58	%8	–	–	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

شكل بياني رقم (7/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

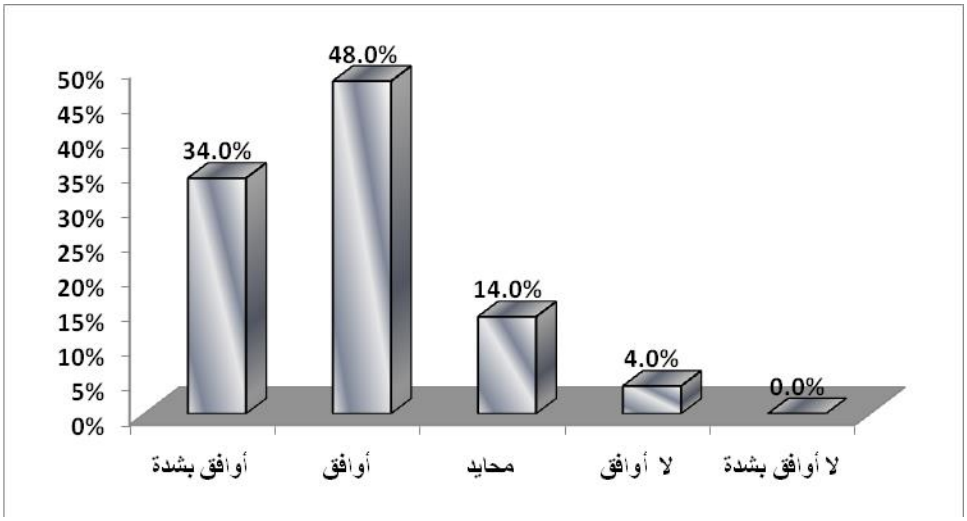

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017 م

من الجدول رقم (7/2/3) والشكل البياني رقم (7/2/3) فإن 34% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجاباً على قرارات منح التمويل ، و 58% منهم موافقون، بينما 8% لا يوافقون.

جدول رقم (3/ 8/2)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
2- ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قرارات منح التمويل.	13	29	8	–	–	50
	%26	%58	%16	–	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (8/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

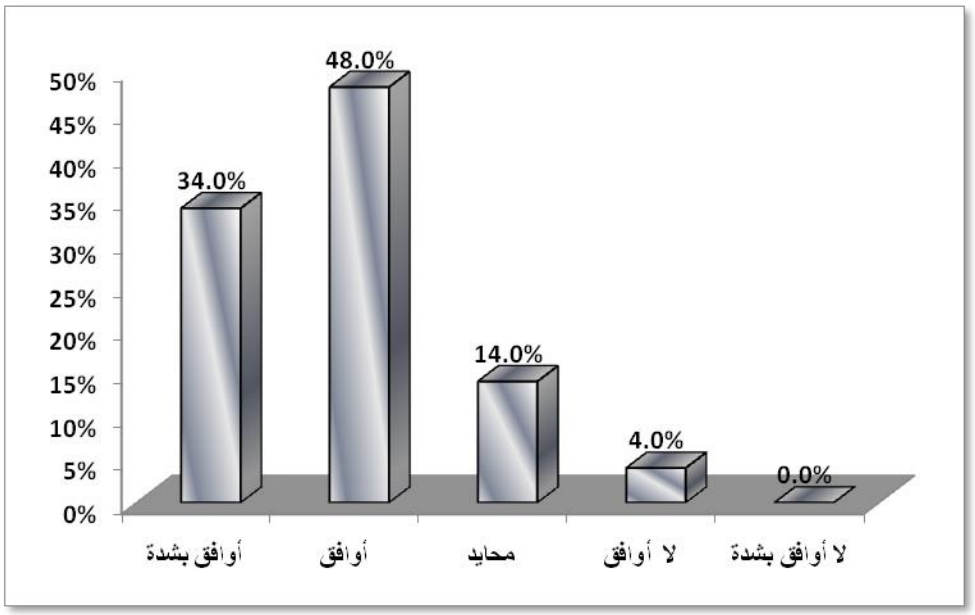

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (8/2/3) والشكل البياني رقم (8/2/3) فإن 26% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قراراتن منح التمويل ،و 58% موافقون، بينما 16% محايدون.

جدول رقم (9/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	**المجموع**
3- كلما زادت دقة معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي كان قرار منح التمويل أكثر رشداً.	17	29	2	2	–	50
	%34	%58	%4	%4	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (9/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

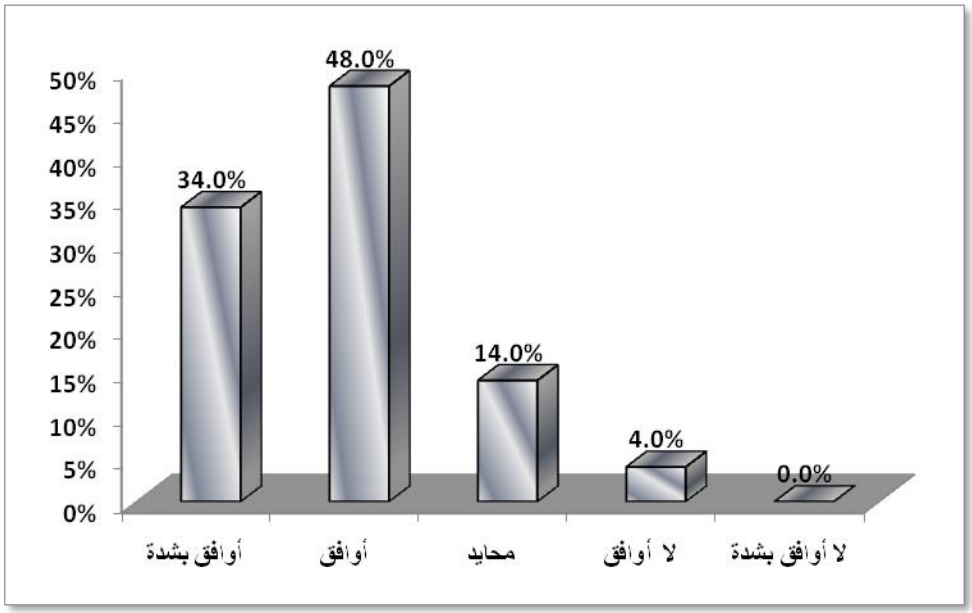

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

من الجدول رقم (9/2/3) والشكل البياني رقم (9/2/3) فإن 34% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه كلما زادت دقة معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي كان قرار منح التمويل أكثر رشداً ، و 58% منهم موافقون ، بينما 4% محايدون، و 4% لا يوافقون.

جدول رقم (10/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
4- الوعي والمعرفة بأساليب التحليل المالي الحديثة يؤثر على صناعة القرارات التمويلية.	15	27	8	-	-	50
	%30	%54	%16	-	-	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم(10/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

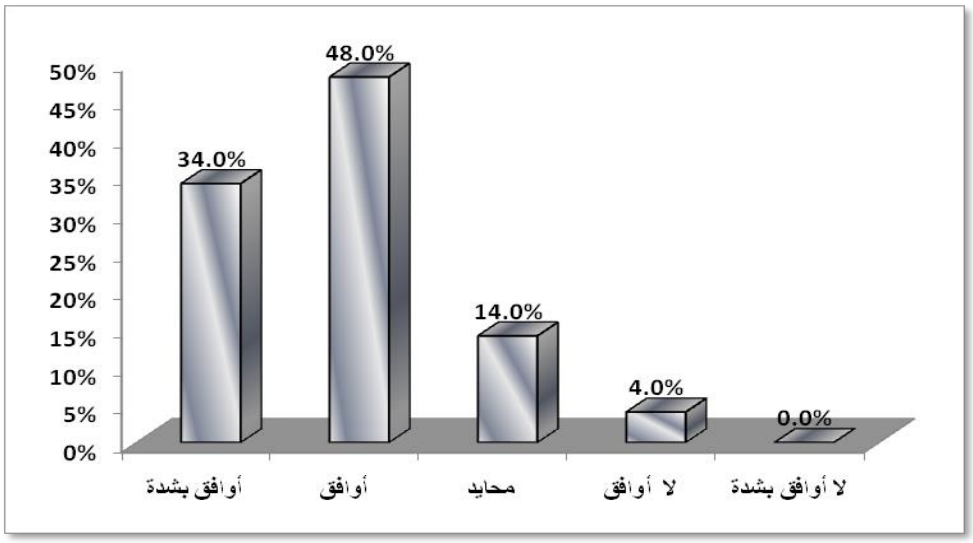

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (10/2/3) والشكل البياني رقم (10/2/3) فإن 30% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الوعي والمعرفة بأساليب التحليل المالي الحديثة يؤثر على صناعة القرارات التمويلية ، و 54% منهم موافقون ، بينما 16% محايدون.

جدول رقم (11/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	**المجموع**
5- تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.	22	19	8	1	–	50
	%44	%38	%16	%2	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل رقم (11/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

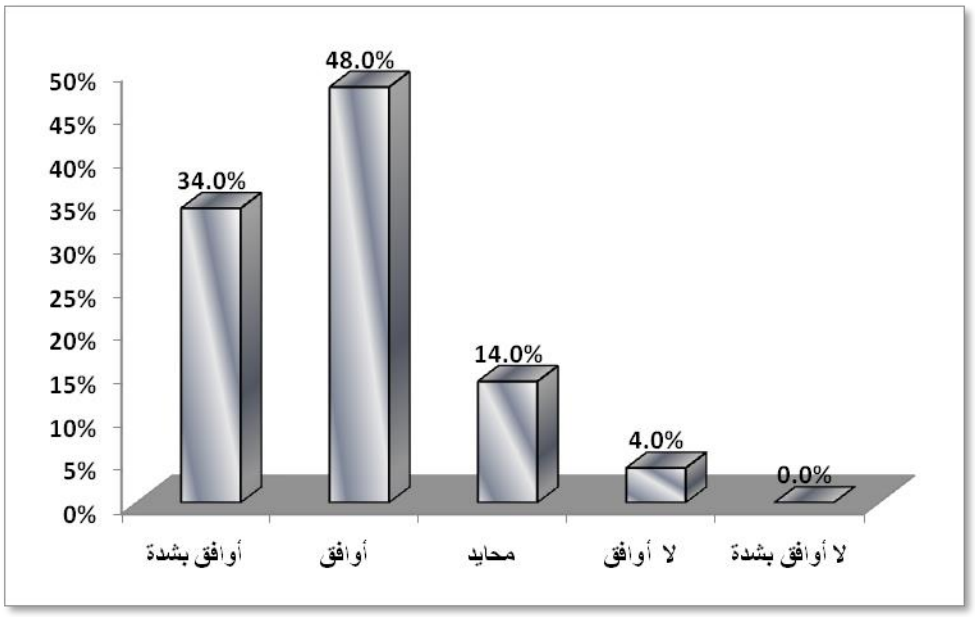

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (11/2/3) والشكل البياني رقم (11/2/3) فإن 44% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل ، و 38% منهم موافقون، و 16% محايدون، و 2% لا يوافقون.

جدول رقم (12/2/3): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:

العب–ارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1- تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجاباً على قرارات منح التمويل.	4.3	0.5	18.7	2	0.00
2- ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قراراتن منح التمويل.	4.1	0.6	14	2	0.01
3- كلما زادت دقة معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي كان قرار منح التمويل أكثر رشداً.	4.2	0.7	41	3	0.00
4- الوعي والمعرفة بأساليب التحليل المالي الحديثة يؤثر على صناعة القرارات التمويلية.	4.1	0.6	11	2	0.04
5- تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.	4.2	0.7	23	3	0.00

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يلاحظ من الجدول رقم (12/2/3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 0.7) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل.

إختبارالفرضية الثانية:

نص الفرضيةالثانية :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

جدول رقم (13/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	**المجموع**
1- إعتماد مسئولي على تطبيق الأساليب الحديثة على التحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل..	14	30	6	–	–	50
	%28	%60	%12	–	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (13/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

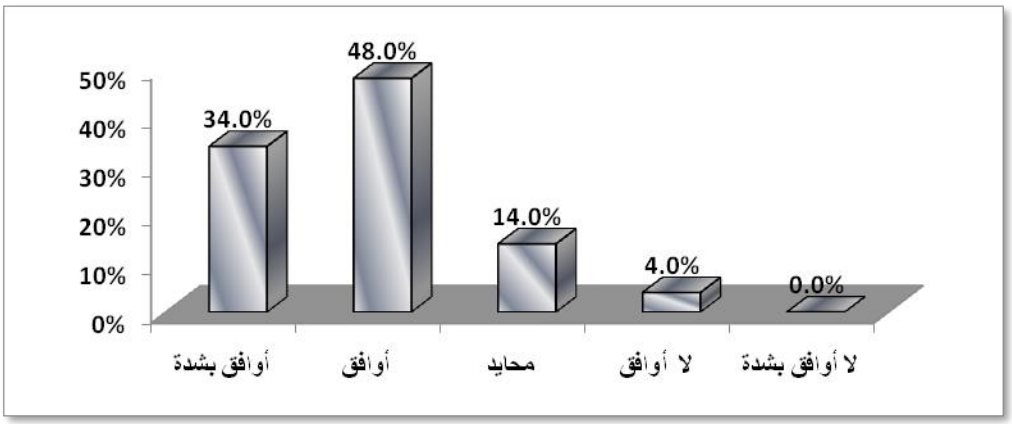

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

من الجدول رقم (13/2/3) والشكل البياني رقم (12/2/3) فإن 28% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إعتماد مسئولي على تطبيق الأساليب الحديثة على التحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل. ،و60% موافقون، بينما 12% لا يوافقون .

جدول رقم (14/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
2- قرار مسئولي التمويل يتطلب توفير قدر مناسب من أساليب التحليل المالي الحديثة.	17	23	9	1	–	50
	%35	%45	%18	%2	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (14/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

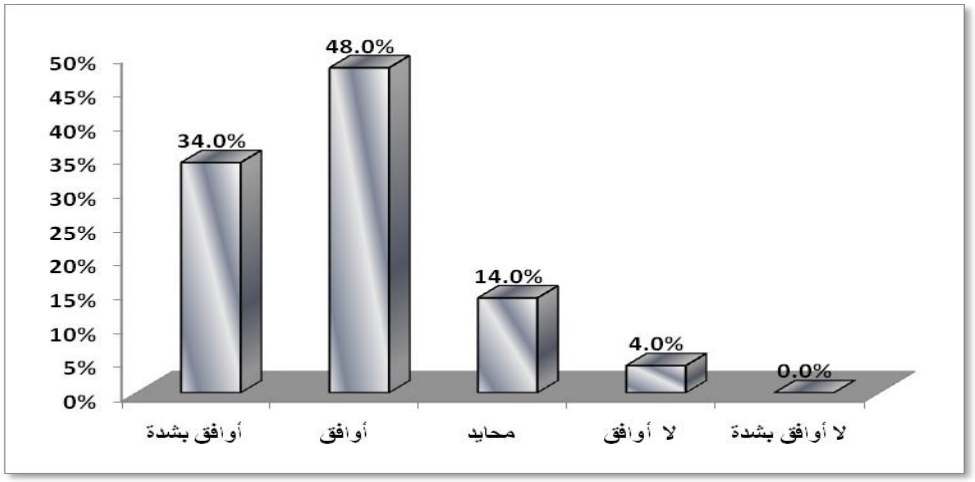

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (14/2/3) والشكل البياني رقم (13/2/3) فإن 35% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قرار مسئولي التمويل يتطلب توفير قدر مناسب من أساليب التحليل المالي الحديثة ،و45% موافقون، بينما 18% محايدون، 2% لا يوافقون.

جدول رقم (15/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع

3- تطبيق مسئولي التمويل للأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر على صحة إتخاذ القرار التمويلي.	10	30	8	2	–	50
	%20	%60	%16	%4	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (15/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

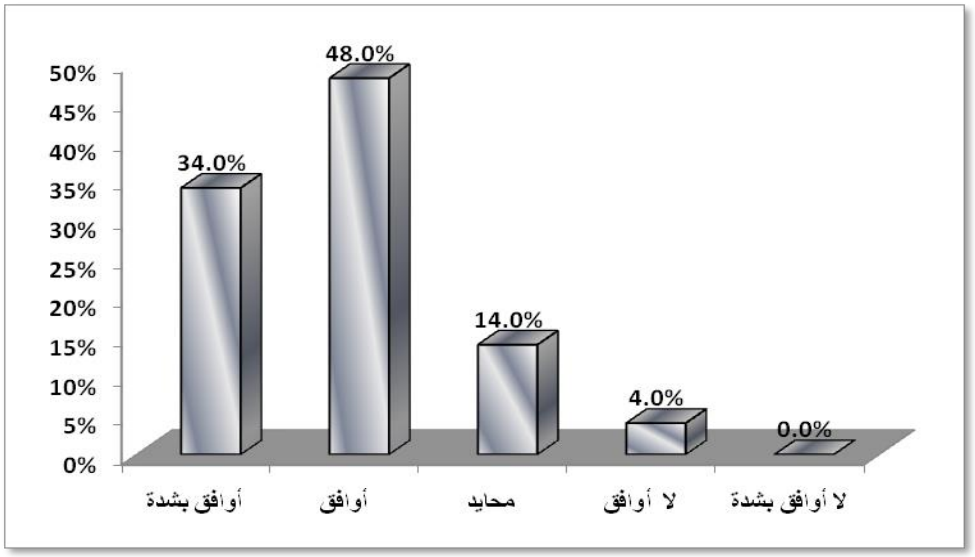

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

من الجدول رقم (15/2/3) والشكل البياني رقم (14/2/3) فإن 20% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق مسئولي التمويل للأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر على صحة إتخاذ القرار التمويلي ،و60% موافقون، بينما 16% محايدون، و 4% لا يوافقون.

جدول رقم (16/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
4- حصول مسئولي التمويل على معلومات صحيحة للأساليب الحديثة للتحليل المالي يقود إلى إتخاذ قرار تمويلي سليم.	21	22	6	1	–	50
	%42	%44	%12	%2	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم(16/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

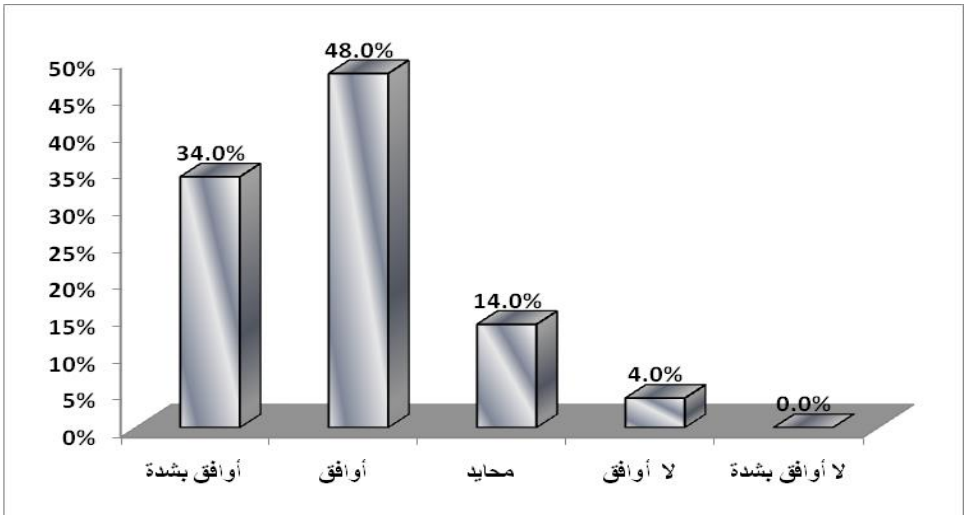

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (16/2/3) والشكل البياني رقم (15/2/3) فإن 42% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن حصول مسئولي التمويل على معلومات صحيحة للأساليب الحديثة للتحليل المالي يقود إلى إتخاذ قرار تمويلي سليم ، و44% موافقون، بينما 12% محايدون، و2% لا يوافقون .

جدول رقم (17/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
5- الإهتمام بالأساليب الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة يسهل على مسئولي التمويل إتخاذ القرارات	20	23	5	1	1	50
	%40	%46	%10	%2	%2	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (17/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

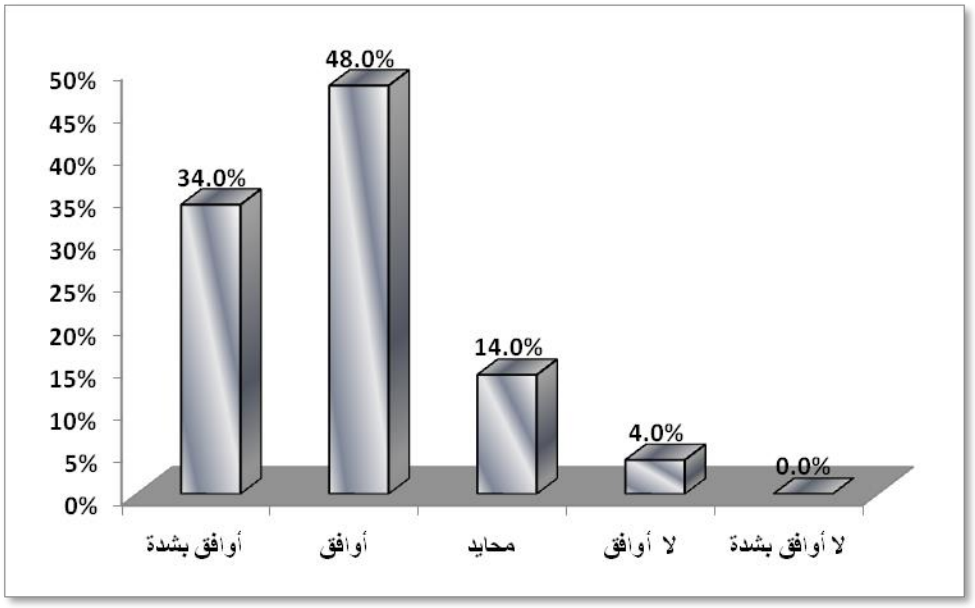

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (17/2/3) والشكل البياني رقم (16/2/3) فإن 20% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإهتمام بالأساليب الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة يسهل على مسئولي التمويل إتخاذ القرارات ، و46% موافقون، بينما 10% محايدون ، و 2% لا يوافقون ، و 2% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (18/2/3): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1- إعتماد مسئولي على تطبيق الأساليب الحديثة على التحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.	4.1	0.6	18	2	0.00
2- قرار مسئولي التمويل يتطلب توفير قدر مناسب من أساليب التحليل المالي الحديثة.	4.1	0.7	22	3	0.00
3- تطبيق مسئولي التمويل للأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر على صحة إتخاذ القرار التمويلي.	3.9	0.7	35	3	0.00
4- حصول مسئولي التمويل على معلومات صحيحة للأساليب الحديثة للتحليل المالي يقود إلى إتخاذ قرار تمويلي سليم.	4.2	0.8	27	3	0.00
5- الإهتمام بالأساليب الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة يسهل على مسئولي التمويل إتخاذ القرارات	4.2	0.8	46	4	0.00

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يلاحظ من الجدول رقم (18/2/3) أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثينتتوزع بنسب شبه متساوية.

من خلال ذلكتتأكد صحة الفرضية الت نصها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

نص الفرضيةالثالثة :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي وبين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي لتنفيذ قرارات منح التمويل.

جدول رقم (19/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	**المجموع**
1- إلمام المحلل المالي بالأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.	11	33	6	–	–	50
	%22	%66	%12	–	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (19/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

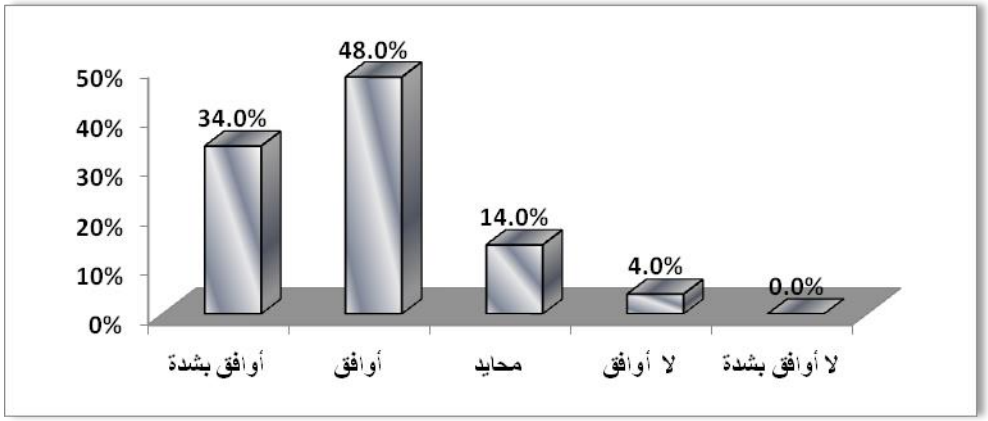

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

من الجدول رقم (19/2/3) والشكل البياني رقم (17/2/3) فإن 22% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إلمام المحلل المالي بالأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل ،و66% موافقون، بينما 16% محايدون.

جدول رقم (20/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	**المجموع**
2- يعتمد المحلل المالي على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرارات منح التمويل.	15	17	15	3	–	50
	%30	%34	%30	%6	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (20/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

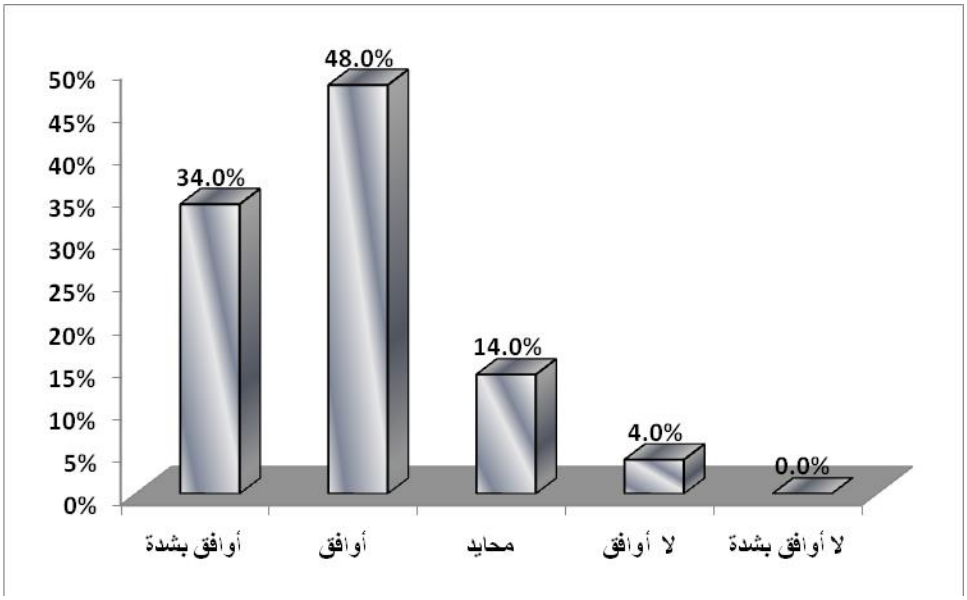

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (20/2/3) والشكل البياني رقم (18/2/3) فإن 30% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يعتمد المحلل المالي على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرارات منح التمويل ، و34% موافقون، بينما 30% محايدون، و6% لا يوافقون .

جدول رقم (21/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
3- كلما كان المحلل المالي ذو كفاءة مهنية كلما زاد الإعتماد على معلومات التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية.	20	25	4	1	–	50
	%40	%50	%8	%2	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (21/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

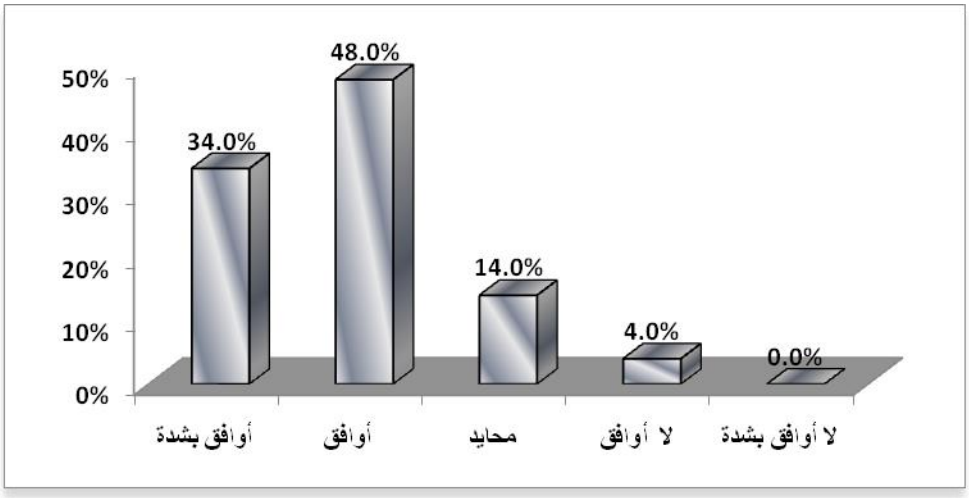

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

من الجدول رقم (21/2/3) والشكل البياني رقم (19/2/3) فإن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه كلما كان المحلل المالي ذو كفاءة مهنية كلما زاد الإعتماد على معلومات التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية ،و50% موافقون، بينما 8% محايدون، و 2% لا يوافقون.

جدول رقم (22/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
4- حتى يتمكّن المحلل المالي من الوصول إلى تحليل مالي مناسب يجب أن يطبق الأساليب الحديثة للتحليل المالي.	17	21	8	4	–	50
	%34	%42	%16	%8	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم(22/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

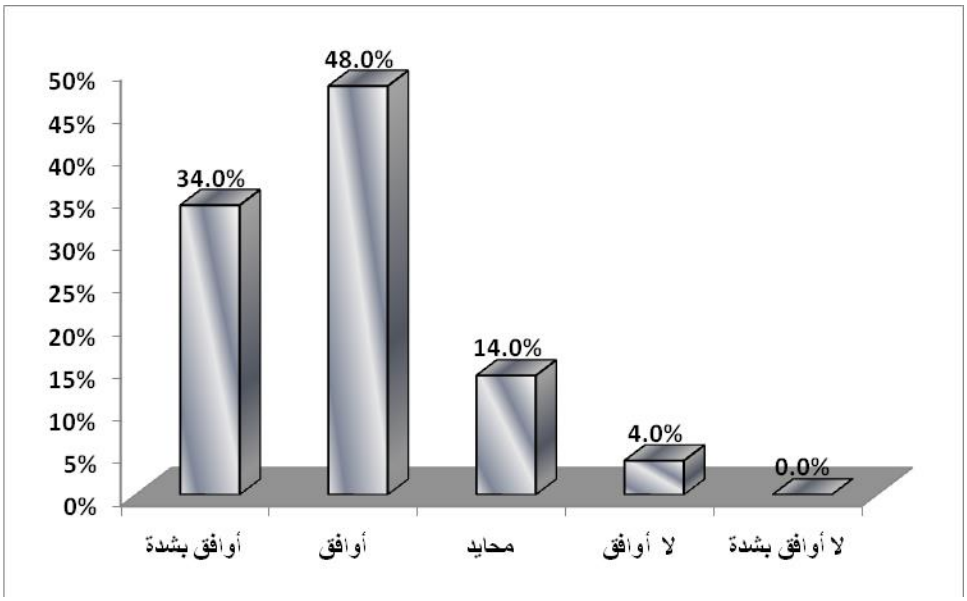

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (22/2/3) والشكل البياني رقم (21/2/3) فإن 34% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه حتى يتمكّن المحلل المالي من الوصول إلى تحليل مالي مناسب يجب أن يطبق الأساليب الحديثة للتحليل المالي ، و42% موافقون، بينما 16% محايدون، و 8% لا يوافقون .

جدول رقم (23/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
5- ترشيد قرارات منح التمويل يعتمد على كفاءة المحلل المالي	17	24	7	2	–	50
	%34	%48	%14	%4	–	%100

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

شكل بياني رقم (23/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

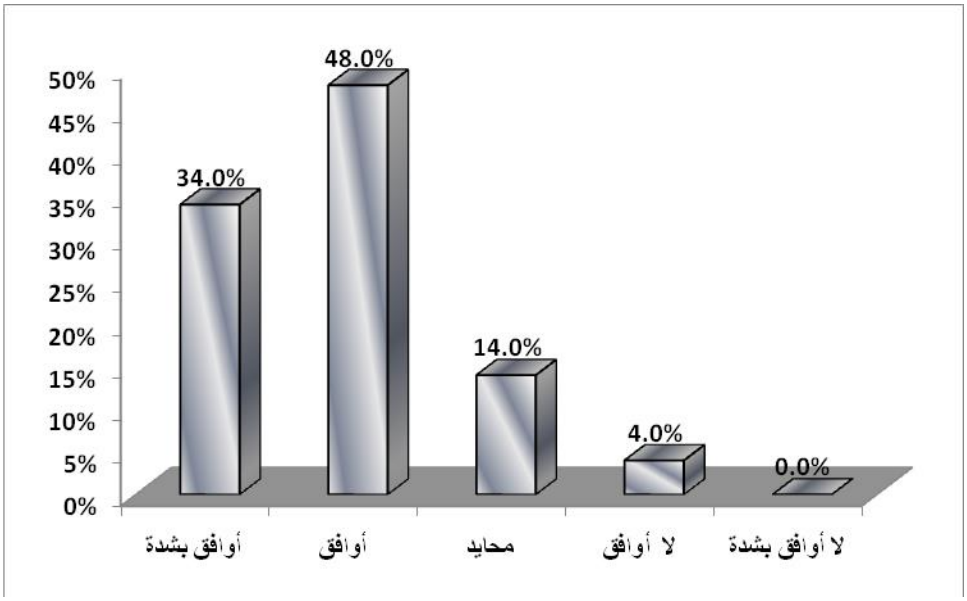

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يتضح من الجدول رقم (23/2/3) والشكل البياني رقم (22/2/3) فإن 34% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ترشيد قرارات منح التمويل يعتمد على كفاءة المحلل المالي، و48% موافقون، بينما 14% محايدون و 4%لا يوافقون .

جدول رقم (24/2/3): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1- إلمام المحلل المالي بالأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.	4.1	0.5	25	2	0.00
2- يعتمد المحلل المالي على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرارات منح التمويل.	3.9	0.9	9.8	3	0.02
3- كلما كان المحلل المالي ذو كفاءة مهنية كلما زاد الإعتماد على معلومات التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية .	4.3	0.7	33	3	0.00
4- حتى يتمكّن المحلل المالي من الوصول إلى تحليل مالي مناسب يجب أن يطبق الأساليب الحديثة للتحليل المالي.	4	0.9	15	3	0.02
5- ترشيد قرارات منح التمويل يعتمد على كفاءة المحلل المالي	4.1	0.7	23	3	0.00

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية ، 2017 م

يلاحظ من الجدول رقم (24/2/3) أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثينتتوزع بنسبة شبه متساوية.

عليه تتأكد صحة الفرضية التينصها : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي وبين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي لتنفيذ قرارات منح التمويل.

الخاتمة

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولا: النتائج :-

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل البحث إلى الآتي :-

1. تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجابيا على قرارات منح التمويل .
2. ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قرارات منح التمويل .
3. تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي الي ترشيد قرارات منح التمويل .
4. الإهتمام بالأساليب الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة يسهل على مسئولي التمويل إتخاذالقرارات .
5. يعتمد المحلل المالي على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرارات منح التمويل .
6. ترشيد قرارات منح التمويل يعتمد على كفاءة المحلل المالي .
7. قرارات التمويل تعتمد بصورة أساسية على على معلومات التحليل المالي .
8. إستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يؤثر في إتخاذ قرارات منح التمويل .
9. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي وبين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي لتنفيذ قرارات منح التمويل .
10. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي.
11. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل .

ثانيا: التوصيات :-

بناء على نتائج الدراسة نوصي بالآتي :-

1. ضرورة تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي لترشيد قرارت منح التمويل .
2. إلتزام مسئولي التمويل بتوفير قدر مناسب من معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي عند إتخاذ القرارات التمويلية .
3. يجب على المحلل المالي أن يلتزم بتطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي في عملية إتخاذ القرارات .
4. على المنشأة مراعاة دقة معلومات التحليل المالي وتوقيتها عند عملية منح التمويل .

مقترحات لبحوث مستقبلية:

1.أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية .

2.الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودورها في ترشيد القرارات الإدارية

المصـــادر والـمراجـــع

قائمة المراجع والمصادر

1. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر ،2013
2. التحليل المالي دراسة نظرية ، نعيم نمر داؤد ،عمان دار البداية للنشر ،عام 2012
3. التمويل الإداري ، رد ويشون،يوحين برجام ،المملكة العربية السعودية ،جامعة الملك سعود ،1424هـ،2003م
4. خالد الراوي ، التحليل المالي ، عمان ، دار الميسرة للنشر 2000عام.
5. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان ، مطابع السودان للعملة المحدودة،عام 2006م
6. صفاء حسين الفكي النووي ، المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية في عملية التمويل ،جامعة الخرطوم ، رسالة دكتوراه ،عام 2010
7. طارق الحاج ، مبادي التمويل ،الصفاء للنشر والتوزيع،عمان ،عام 2002
8. عبدالحليم كراجه واخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، عمان، دار صفاء للنشر ، عام2000
9. عبدالفتاح دياب حسين ، إدارة التمويل في مشروعات الاموال ، سلسلة مطبوعات المجموعة الإستثمارية العربية ،1998.
10. عبيد علي احمد الحجازي ، مصادر التمويل ، النهضة العربية للنشر 2001
11. عدنان نايه النعيمي ، التحليل المالي والتخطيط المالي ، عمان ،دار البازوري العلمية للنشر ،2008
12. فتح الرجمن موسى ، ادارة مخاطر السيولة المصرفية بالبنوك السودانية ،جامعةالخرطوم، رسالة ماجستير
13. فيصل جميل السعاديه الإدارة والتحليل المالي ، الوجيز عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر ،2004
14. فيصل جميل السعايدة ، نضال عبدالله فريد الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي، ، عمان مكتبة المجتمع العربي ،2004عام
15. مؤيد الدوري ، أستاذ نور الدين أديب أبوزناد، لتحليل المالي بإستخدام الحاسوب ،عمان ،دار وائل للطباعة والنشر ،2003

16. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح ، تحليل القوائم الماليه ، عمان ،دار الميسر للنشر والتوزيع 2006
17. مبادي التمويل طارق الحاج ، دار صفاء للنشر ،2010
18. محمد الصيرفي ، التحليل المالي ، عمان ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،عام 2014
19. محمد الفاتح محمود المغربي ، إدارة المنشاة المالية المتخصصة ، دار العالمية للنشر والتوزيع،2015
20. محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل الاستثماري في الاسلام ، دار الميثاق للنشر والتوزيع2016م
21. محمد تيسير الرجبي ، تحليل القوائم المالية ، فلسطين ، جامعة القدس المفتوحة
22. محمد محمود الكاوي ، البنوك الإسلامية ، المكتبة المصرية للنشر ،2009
23. محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفى التقليدى والإسلامى ،جامعة المنصورة،جمهورية مصر العربية،2010،
24. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني والاساليب وأدوات والاستخدامات العملية ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان،
25. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، عمان ، دار وائل للنشر ،2000
26. معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نخبة من الاساتذه المصريين والعرب ، صادر من الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، يونسكو،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1975
27. وجدي حامد حجازي ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية ،الاسكندرية ، اكادبمية السادات للعلوم الادارية 2011عام هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل ،ص31، عمان ،دار زهران للنشر والتوزيع .
28. وليد ناجي الحالي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،الدنمارك، الاكاديمية العربية المفتوحة للنشر والتوزيع

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

الـ سيد/.....

.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث للحصول على درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان **(الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودورها في ترشيد قرارات منح التمويل)** ويأمل الباحثون منكم المساهمة بالإجابة على هذا الإستبيان ، سعياً لتحقيق الهدف من هذا البحث لما في ذلك من فائدة تعود على البحث والباحثين ، حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعامات الأساسية لإكمال هذا البحث وما يسفر عنه من نتائج ، حيث أن الإجابات التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير لما تمثله من إضافة قيمة تعكس الواقع المعهني ، مما ينعكس إيجاباً على أهداف البحث علماً بأن جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث

الباحثون:-

1. **آلاء عبد الإله حسن حامد**
2. **عبد الله النور السيد آدم**
3. **عاصم فتحي حسن الجزولي**
4. **دفع الله موسى تاي الله علي**
5. **نصر الدين سيف الدين الفاضل**

القسم الأول : البيانات الشخصية

أولاً: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة(√) أمام ما يناسبكم:

1/ العمر:

30 سنة فأقل ☐ من 31-40 سنة ☐ من 41-50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبة وتمويل ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبة ☐

أخرى ☐

4/المؤهل المهني:

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ لا يوجد ☐

5/ المركز الوظيفي:

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

محاسب مالي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسبة تكاليف ☐

محاسب إداري ☐ أخرى ☐

6/سنوات الخبرة:

5 سنة فأقل ☐ من 5 -10 سنوات ☐ من 11-15 سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثانى : قياس متغيرات الدراسة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مربع الإجابة التي تراها مناسبة:-

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي وقرارات منح التمويل

العبارة	أوافق	اوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1- تطبيق الاساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر إيجاباً على قرارات منح التمويل.					
2- ملائمة معلومات التحليل المالي الحديثة وتوقيتها تؤثر على قرارات منح التمويل.					
3- كلما زادت دقة معلومات الأساليب الحديثة للتحليل المالي كان قرار منح التمويل أكثر رشداً.					
4- الوعي والمعرفة بأساليب التحليل المالي الحديثة يؤثر على صناعة القرارات التمويلية.					
5- تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل .					

الفرضية الثانية:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مسئولي التمويل ودرجة الإعتماد على الاساليب الحديثة للتحليل المالي.

العبارة	أوافق	اوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1- إعتماد مسئولي التمويل على تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.					
2- قرار مسئولي التمويل يتطلب توفير قدر مناسب من أساليب التحليل المالي الحديثة.					
3- تطبيق مسئولي التمويل للأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤثر على صحة إتخاذ القرار التمويلي.					
4- حصول مسئولي التمويل على معلومات صحيحة للأساليب الحديثة للتحليل المالي يقود إلى إتخاذ قرار تمويلي سليم.					
5- الإهتمام بالأساليب الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة يسهل على مسئولي التمويل إتخاذ القرارات.					

الفرضية الثالثة:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام المحلل المالي وبين درجة الإعتماد على الاساليب الحديثة للتحليل المالي لتنفيذ قرارات منح التمويل.

العبارة	أوافق	اوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1- إلمام المحلل المالي بالأساليب الحديثة للتحليل المالي يؤدي إلى ترشيد قرارات منح التمويل.					
2- يعتمد المحلل المالي على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرار منح التمويل.					
3- كلما كان المحلل المالي ذو كفاءة مهنية كلما زاد الإعتماد على معلومات التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية.					
4- حتى يتمكن المحلل المالي من الوصول إلى تحليل مالي مناسب يجب أن يطبق الأساليب الحديثة للتحليل المالي.					
5- ترشيد قرارات منح التمويل يعتمد على كفاءة المحلل المالي.					

ملحق رقم (2)

محكمو الإستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
د.بابكر إبراهيم الصديق	أ.مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.محمد النابر محمدين	أ.مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.فارس الطيب	أ.مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا